التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثامن

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

إذا كان جوهر الأزمات، التي يواجهها الاقتصاد في البلدان المختلفة، يتمثل في المشاكل الناتجة عن ارتفاع الأسعار، والتضخم، وتفاوت العرض والطلب، وشحّ الموارد، وتقلب أسواق الأسهم والسندات، والبطالة والفقر... وغيرها؛ فإن جوهر الأزمة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني يتمثل في الاحتلال الإسرائيلي. وهو احتلال غاشم عدواني مستعد لتدمير البنى التحتية، والثروات الزراعية، والمصانع، وتعطيل حركة التجارة، ومصادرة الممتلكات، وحصار الناس، وإيجاد بيئات طاردة، مهما كان هناك من إمكانات واعدة للاقتصاد الفلسطيني.

يحاول هذا الفصل تقديم صورة عامة عن الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال سنة 2010، مع محاولة استشراف للمستقبل القريب. وإذا كان الاقتصاد، كما سنرى، قد حقق بعض النتائج الإيجابية، إلا أن تطوره سيظل مرهوناً بعدد من العوامل أبرزها إنهاء الاحتلال، والاستقرار السياسي والأمني، والاستفادة الكاملة من الموارد المادية والبشرية، في بيئة حُرة شفافة، مكافحة للفساد.

أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي

يعدّ الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الوطني الذي يعكس حركة النشاط الإنتاجي في عام معين مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثم الحكم على الأداء الاقتصادي العام وعلى مدى تقدمه أو تراجعه.

وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التي توجه لهذا المؤشر إلا أنه ما يزال يعدّ من أهم مقاييس النمو على مستوى العالم، وذلك جنباً إلى جنب مع متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج.

1. نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهد الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة نمواً ملحوظاً خلال سنة 2010 بنسبة 9.3%، مقارنة بـ 7.4% خلال سنة 2009؛ حيث ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من 5,241.3 مليون دولار سنة 2009 إلى 5,728 مليون دولار سنة 2010. أما النمو المتحقق في النصف الأول فقد كان عالياً، وبلغ في المتوسط 5.5% مقابل 3.8% في النصف الثاني من السنة نفسها (انظر جدول 8/1). وتتفق هذه النتائج مع التوقعات التي أشار إليها خبراء كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من حيث استمرار النمو في النصف الثاني ولكن بوتيرة أقل[2].

جدول 8/1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الربعي والسنوي في الضفة والقطاع 2009-2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (بالمليون دولار)[1]

الأرباع السنوية	2009	2010*	معدل النمو الربعي والسنوي %
الربع الأول	1,190.2	1,369.3	3.6
الربع الثاني	1,342.9	1,444.7	1.9
الربع الثالث	1,346.6	1,436.9	1.7
الربع الرابع	1,361.6	1,477.1	2.1
المجموع	**5,241.3**	**5,728**	**9.3**

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* إحصائيات الأرباع الثلاثة الأولى هي تنقيح ثانٍ، وإحصائيات الربع الرابع هي إصدار أول.

الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الضفة والقطاع 2009-2010 (بالمليون دولار)

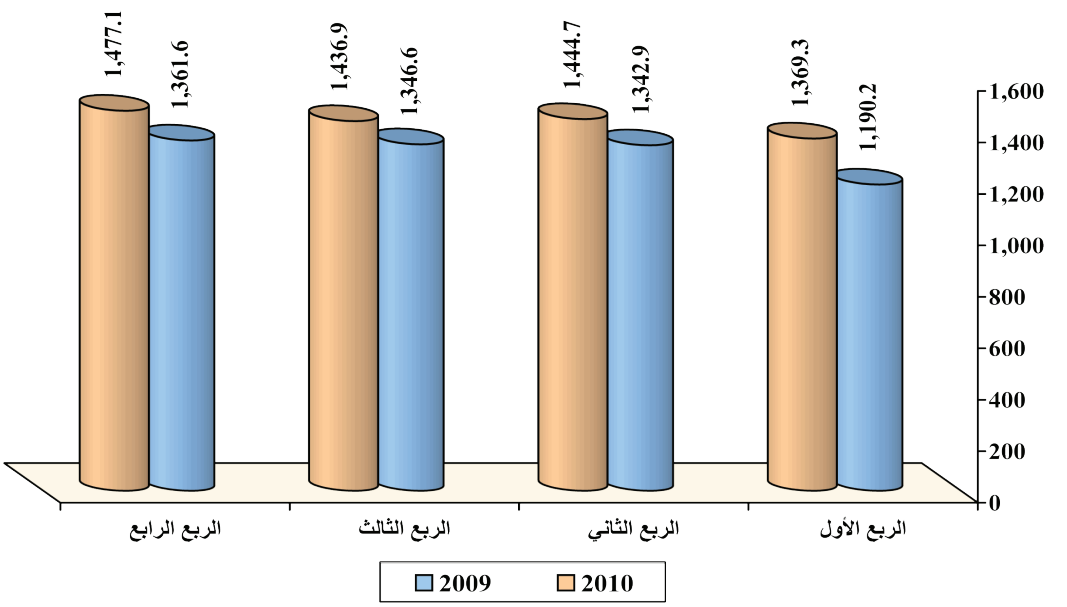

ويتضح من متابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي كسلسلة زمنية ربعية لسنتي 2009 و2010 أنه قد تحقق نمو ربعي قدره 3.1%، أي أن المسار العام للنمو قد اتجه نحو الزيادة على الرغم من تقلبه من فترة ربعية لأخرى، وكانت تتحقق زيادة مقدارها 33.1 مليون دولار كل ربع سنة انطلاقاً من مستوى قدره 1,222.2 مليون دولار بدءاً من سنة الأساس. كما هو موضح في الشكل التالي:

الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي 2009-2010 (بالمليون دولار)

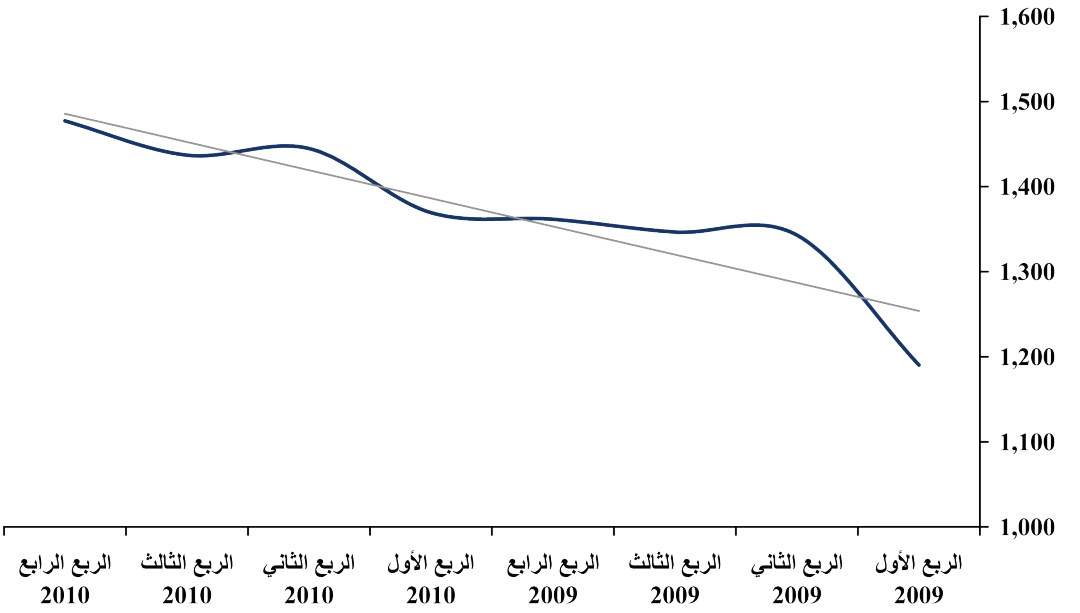

وأما عند متابعة نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى فترة زمنية طويلة، تمتد من سنة 1999 إلى سنة 2010، فيلاحظ أنه تحقق في المتوسط معدل نمو سنوي قدره 2.2%، أي أن الاتجاه العام للنمو يميل للتزايد ولكن بشكل ضئيل (انظر جدول 8/2).

جدول 8/2: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2010 بالأسعار الثابتة* (بالمليون دولار)[3]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4
معدل النمو أو التراجع السنوي %	+8.8	–8.7	–8.6	–13.3	+14.9	+12

السنة	2005	2006	2007	**2008	**2009	***2010
الناتج المحلي الإجمالي	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728
معدل النمو أو التراجع السنوي %	+8.6	–5.2	+5.4	+7.1	+7.4	+9.3

*سنة الأساس للفترة 1999-2003 هي 1997، وللفترة 2004-2010 هي 2004. وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

** التنقيح الأول.

*** الإصدار الأول.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2010 (بالمليون دولار)

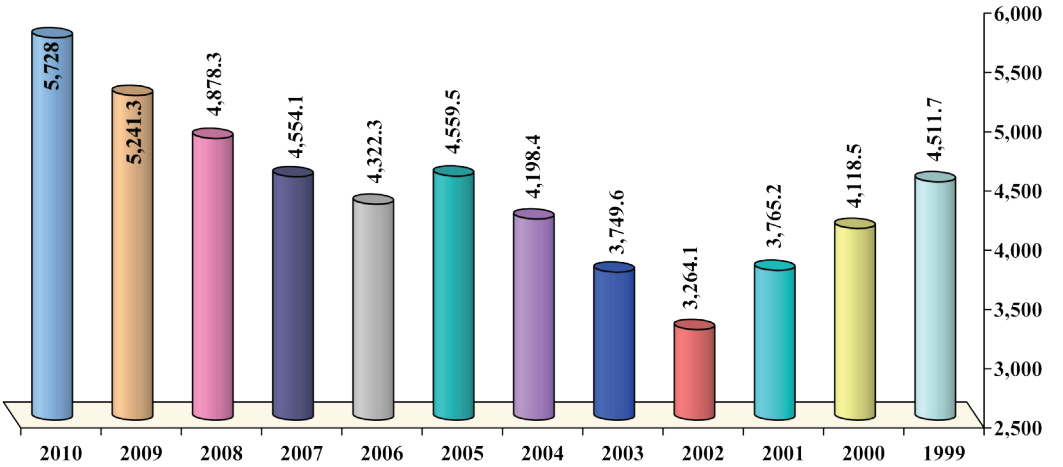

وبمقارنة الإحصائيات المذكورة في الجدولين السابقين يلاحظ أن أوضاع النمو خلال سنتي 2009 و2010 هي الأفضل بالمقارنة بالسلسلة الزمنية 1999-2010.

وعند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي والذي بلغ 195,377 مليون دولار سنة 2009، كما بلغ 217,134 مليون دولار سنة 2010، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 38 ضعفاً (3,791%). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 8/3: مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2006-2010 (بالمليون دولار)[4]

السنة	إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي	إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني (الضفة والقطاع)
2006	146,172	4,322.3
2007	167,996	4,554.1
2008	202,314	*4,878.3
2009	195,377	*5,241.3
2010	217,134	**5,728

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

مقارنة بين إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي والفلسطيني 2006-2010 (بالمليون دولار)

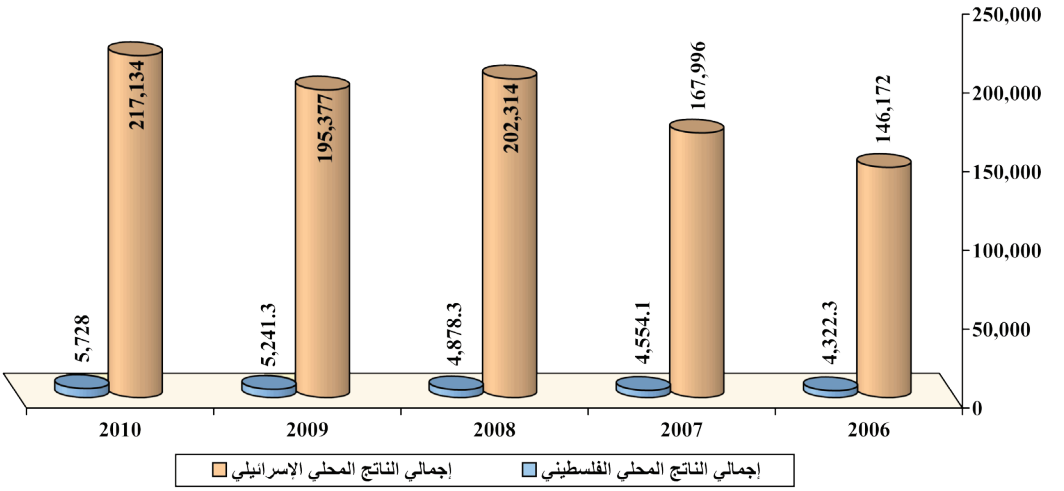

مثَّل الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية الشطر الأكبر من الناتج الإجمالي الفلسطيني في الضفة والقطاع، وبلغ 76.5% في سنة 2010 مقابل 23.5% في قطاع غزة. أي أن حصة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي منخفضة خاصة عند مقارنتها بمجموع السكان في الضفة والقطاع، حيث بلغ سكان قطاع غزة في نهاية 2010 نحو 1.56 مليون نسمة أي بنسبة 38% من مجموع سكان الضفة والقطاع[5]. وهي ظاهرة قديمة ترجع إلى ما قبل سنة 1967، وتعود لعدة عوامل أبرزها التفاوت الكبير في أعداد السكان، وحجم القوى العاملة، ومساحة الأرض والموارد الطبيعية وغيرها. ويوضح الجدول التالي تطور النمو الربعي للضفة والقطاع لسنة 2010:

جدول 8/4: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع خلال سنة 2010 حسب الأرباع بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[6]

الأرباع السنوية	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	الناتج المحلي	النسبة %	الناتج المحلي	النسبة %	الناتج المحلي	النسبة %
الربع الأول*	1,046.7	(...)	322.6	(...)	1,369.3	(...)
الربع الثاني*	1,118.9	+6.9	325.8	+1	1,444.7	+5.5
الربع الثالث*	1,078.4	-3.6	358.5	+10	1,436.9	-0.5
الربع الرابع**	1,137.4	+5.5	339.7	-5.2	1,477.1	+2.8
المجموع	**4,381.4**	(...)	**1,346.6**	(...)	**5,728**	(...)

ملاحظة: (...) تعني غير متوفر، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

* التنقيح الثاني.

** الإصدار الأول.

الاتجاه العام لنمو الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي في الضفة والقطاع خلال سنة 2010 (بالمليون دولار)

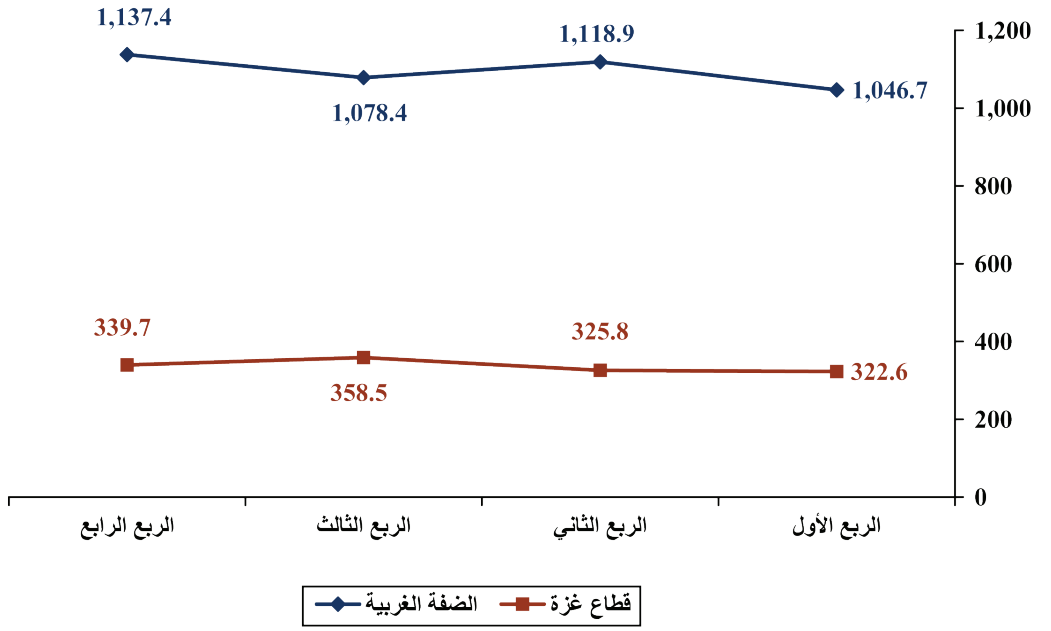

ويظهر جدول 8/4 التفاوت الملحوظ في النمو على مستوى الضفة والقطاع، وكذلك على مستوى الأرباع، من حيث تحقق نمو موجب أحياناً ونمو سالب أحياناً أخرى. ففي الضفة الغربية تحقق نمو موجب في الربع الرابع لسنة 2010 قدره 5.5% مقارنة بالربع الثالث من السنة نفسها، مع تحقق نمو سالب في قطاع غزة بلغ 5.2% عن الفترة نفسها.

ومما يلفت النظر أنه قد تحقق نمو سالب في الربع الثالث قدره 3.6% في الضفة الغربية، مقارنة بالربع الثاني لسنة 2010؛ بينما ارتفع النمو في قطاع غزة بنسبة 10% عن الفترة نفسها. ويعود هذا النمو المرتفع، على الرغم من الحصار، إلى اضطرار "إسرائيل" لاتخاذ خطوات إضافية نحو تسهيل حركة المبادلات عبر المعابر مع قطاع غزة، ولكن بصورة جزئية أو محدودة؛ وذلك في أعقاب الهجوم على قافلة الحرية أواخر أيار/ مايو 2010. وترتب على ذلك زيادة عدد الشاحنات المسموح بدخولها للقطاع من 2,425 شاحنة، كمتوسط شهري في النصف الأول من سنة 2010 إلى 4,167 شاحنة في النصف الثاني، أي بمعدل نمو قدره 71.8% بين نصفي السنة. ومن ثم انعكس ذلك على حركة النشاط الإنتاجي والنمو الاقتصادي المرتفع في الربعين الثالث والرابع. علماً بأن هذه الزيادة ظلت منخفضة بالمقارنة بالوضع السابق، أي في سنة 2005 وقبل بدء فرض الحصار في سنة 2007، إذ بلغ المتوسط الشهري لعدد الشاحنات في حينه 10,400 شاحنة[7]. وقد انعكس هذا الوضع على نمو الناتج المحلي على مستوى الضفة والقطاع الذي ارتفع أحياناً وهبط أحياناً أخرى.

وقد أسهم في هذا التباين الإجراءات المتبعة من حيث الحصار الإسرائيلي، إضافة إلى أوضاع الانقسام الراهنة. كما جذب هذا التباين في الشأن الاقتصادي اهتمام المراكز البحثية العلمية ضمن اهتماماتها في معالجة القضايا الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة[8].

وقد تحقق النمو المشار إليه في جانب منه نتيجة الدعم الدولي الكبير المقدم للسلطة الوطنية الفلسطينية، الذي كان يعادل 1,763.1 مليار دولار سنة 2008 وقد استمر خلال سنة 2009 ولكن بتراجع قليل حيث بلغ 1,401.7 مليار دولار، أما في سنة 2010 فبلغ 1,277 مليار دولار تقريباً[9].

الدخل القومي المتاح الإجمالي:

ومن جهة أخرى، فإنه يمكن الاستفادة من مؤشرات الدخل القومي المتاح الإجمالي، الذي يقيس الدخل المتوفر للمقيمين والقابل للإنفاق، على السلع والخدمات الاستهلاكية (السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة)، أو للادخار. ويمكن قياس الدخل القومي المتاح الإجمالي محلياً كمجموع للبنود التالية: الدخل القومي الإجمالي، والضرائب الجارية المتحققة على الدخل والثروة وغيرها المستحقة للمقيمين، ومساهمات وعوائد الضمانات الاجتماعية المستحقة للمقيمين، وصافي أقساط وتعويضات التأمين على غير الحياة للمقيمين، وتحويلات محلية متنوعة أخرى والتحويلات الجارية المقبوضة من غير المقيمين (والتي يمكن أن تأخذ أياً من الأشكال الواردة أعلاه)، مطروحاً من ذلك البنود السابقة نفسها على جانب المدفوعات.

ويمكن أيضاً قياس الدخل القومي المتاح الإجمالي بصورة مبسطة من خلال إضافة صافي التحويلات من غير المقيمين إلى الدخل القومي الإجمالي.

وقد كان الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي للفترة 2008-2010، بالأسعار الثابتة لسنة 2004 كما يلي:

جدول 8/5: الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي 2008-2010 (بالمليون دولار)[10]

السنة	البيان	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2008	الدخل القومي الإجمالي	4,159.4	76.9	1,250.4	23.1	5,409.8	100
	الدخل القومي المتاح الإجمالي	5,897.3	71	2,411.2	29	8,308.5	100
2009	الدخل القومي الإجمالي	4,467.2	78.1	1,249.5	21.9	5,716.7	100
	الدخل القومي المتاح الإجمالي	5,643.7	73.5	2,038.9	26.5	7,682.6	100
2010*	الدخل القومي الإجمالي	4,797.7	79.4	1,243.3	20.6	6,041	100
	الدخل القومي المتاح الإجمالي	5,041	71	2,062	29	7,103.8	100

*بيانات سنة 2010 هي بيانات تقديرية استناداً إلى معدل النمو بين سنتي 2008 و2009.

2. نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعدّ هذا المقياس من أبرز المؤشرات الواسعة الانتشار التي تعكس متوسط حصة الفرد من الناتج أو الدخل المحلي، وذلك نظراً لسهولة حسابه ويسر استخدامه وإمكانية مقارنته على المستوى المحلي والمستوى الدولي. إلا أنه لا يعكس حقيقة توزيع الدخول بين المواطنين، ومن ثم فهو مجرد مؤشر عام استرشادي تقريبي.

كما يأتي حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إطار الاستجابة للزيادة في عدد السكان الفلسطينيين على الأقل سواء من ربع فترة زمنية لأخرى أو من سنة لأخرى، حيث يتجه هذا التغير باستمرار نحو التزايد على الرغم من حدوث تقلص في الزيادة الطبيعية للسكان.

وعلى مدى سنة 2010 فإن معدل الزيادة الطبيعية للسكان كان قد بلغ 2.9% على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة. وكانت الزيادة بمعدل أقل في الضفة حيث بلغت 2.7% مقابل 3.3% في قطاع غزة[11]. أي أن هناك حدّاً أدنى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بالأسعار الثابتة يجب الحفاظ عليه وهو 2.9% على مدى سنة 2010 وذلك لكي يبقى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدون نقص.

ولما كانت تطلعات المجتمع تقتضي تحقيق زيادة إضافية تقود إلى تحسين مستوى معيشة السكان، فإن الجهود يجب أن تتجه باستمرار نحو تحقيق معدل نمو عالٍ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يفوق معدل الزيادة الطبيعية في السكان، وهو ما حدث سنة 2010 ويتوقع حدوثه أيضاً في السنوات القادمة.

وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 1,502.4 دولار مقارنة بـ 1,415.7 دولار سنة 2009، محققاً نمواً مقداره 6.1%. ويوضح جدول 8/6 تطور نصيب الفرد الربعي من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 2009 و2010.

جدول 8/6: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 2009-2010 حسب الأرباع بالأسعار الثابتة (بالدولار)[12]

الأرباع السنوية	2009		2010	
	القيمة	معدل النمو الربعي %	القيمة	معدل النمو الربعي %
الربع الأول	325.2	(...)	363.2	-0.2
الربع الثاني	364.2	+12	380.4	+4.7
الربع الثالث	362.5	-0.5	375.6	-1.3
الربع الرابع	363.8	+0.4	383.2	+2
القيمة السنوية	**1,415.7**	(...)	**1,502.4**	(...)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الربعي في الضفة والقطاع
2010-2009 (بالدولار)

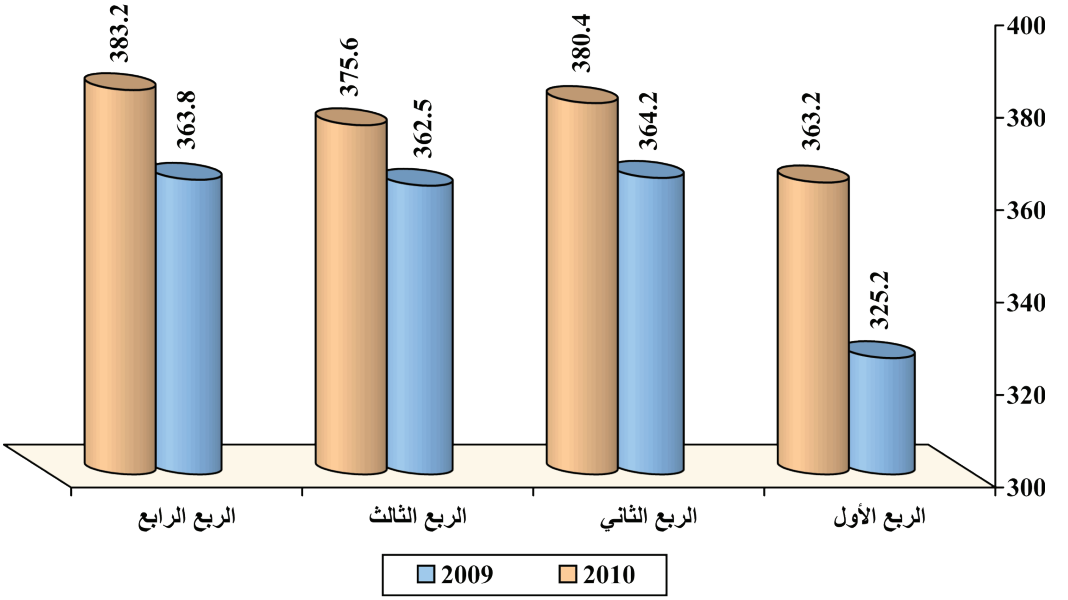

وبمقارنة حالة النمو للناتج المحلي الإجمالي على مستوى الضفة والقطاع من جهة وعلى مستوى نصيب الفرد من هذا الناتج فإن نمو نصيب الفرد يبقى دائماً أقل من حالة النمو على مستوى الناتج الإجمالي باعتبار أن هناك نمواً سكانياً يؤخذ في الاعتبار.

أما لو قارنا نصيب الفرد على مستوى الضفة الغربية مع مثيله في قطاع غزة، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة 2010 كان متفاوتاً، وكان في الضفة الغربية أعلى مما هو في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية حقق نصيب الفرد نمواً موجباً في الربع الرابع لسنة 2010 قدره 4.8% مقارنة بالربع الثالث من السنة نفسها، مع تحقق نمو سالب في قطاع غزة بلغ 6.1% عن الفترة نفسها (انظر جدول 8/7).

ومما يلفت النظر أنه قد تحقق نمو سالب في الربع الثالث لسنة 2010 قدره 4.3% في الضفة الغربية مقارنة بالربع الثاني للسنة نفسها؛ بينما ارتفع النمو في قطاع غزة بنسبة 9.1%. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة للتسهيل الجزئي في حركة المعابر مما انعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم نصيب الفرد من هذا الناتج، خاصة في قطاع الإنشاءات، الذي تزايد إسهامه في هذا الناتج من 27 مليون دولار في الربع الثالث إلى 46.2 مليون دولار مقارنة بالربع الثاني من السنة نفسها؛ مع هبوط إسهام هذا النشاط في الضفة الغربية عن الفترة نفسها من 110.7 مليون دولار إلى 100.9 مليون دولار.

جدول 8/7: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع خلال سنة 2010 حسب الأرباع بالأسعار الثابتة (بالدولار)[13]

الأرباع السنوية	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	نصيب الفرد	النسبة %	نصيب الفرد	النسبة %	نصيب الفرد	النسبة %
الربع الأول	464.4	(...)	212.7	(...)	363.2	(...)
الربع الثاني	493.3	+6.2	213.1	+0.2	380.4	+4.7
الربع الثالث	472.2	-4.3	232.5	+9.1	375.6	-1.3
الربع الرابع	494.7	+4.8	218.4	-6.1	383.2	+2
المجموع	**1,924.6**	(...)	**876.7**	(...)	**1,502.4**	(...)

الاتجاه العام لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي في الضفة والقطاع خلال سنة 2010 (بالدولار)

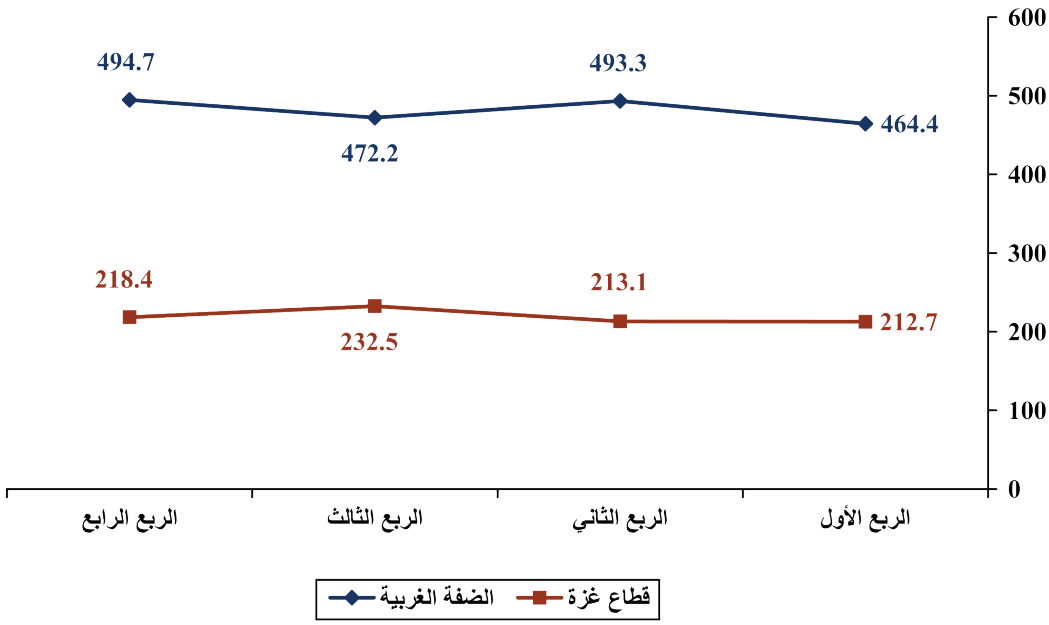

ويتضح من متابعة حجم الناتج المحلي في الضفة والقطاع خلال الفترة 1999-2010 أن متوسط دخل الفرد بلغ 1,612 دولاراً سنة 1999، واتخذ بعد ذلك مساراً متراجعاً ومتقلباً من عام لآخر دون أن يعود في السنوات اللاحقة إلى حجمه السابق (انظر جدول 8/8).

جدول 8/8: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2010 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[14]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة السنوية	1,612	1,428	1,270	1,070	1,195	1,317

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة السنوية	1,387	1,275	1,298	1,356	1,416	1,502

ملاحظة: الأرقام الواردة هي أرقام مدورة لأقرب عدد صحيح.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2010 (بالدولار)

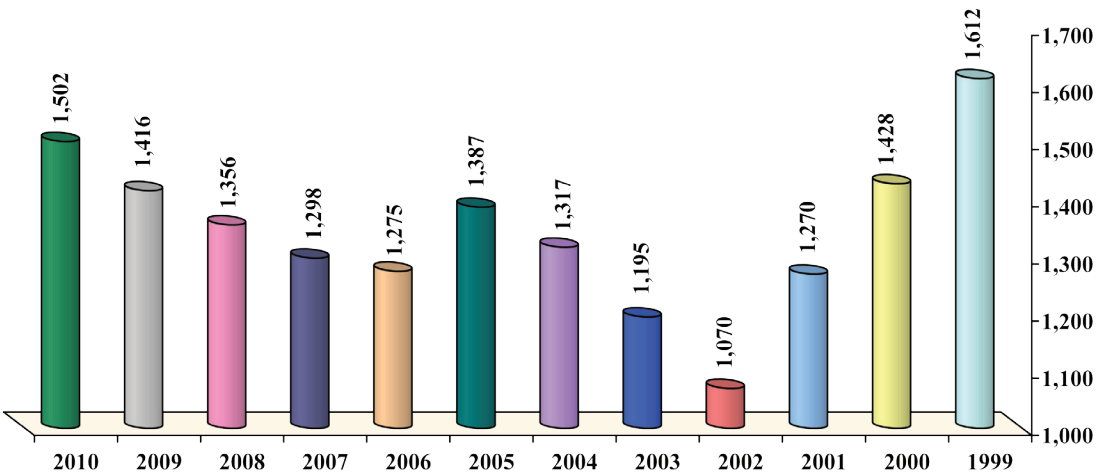

وعند الاطلاع على معدل دخل الفرد الإسرائيلي الذي بلغ 26,100 دولار سنة 2009، وبلغ 28,500 دولار سنة 2010، يظهر جليّاً إلى أي مدى يستمتع الفرد الإسرائيلي بمستواه المعيشي على حساب معاناة الفرد الفلسطيني وآلامه. إذ بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي نحو 18 ضعف دخل الفرد الفلسطيني سنة 2009، ونحو 19 ضعف دخله سنة 2010. وإذا كان الفرد الفلسطيني لا تنقصه الإمكانات البشرية والقدرات الذاتية، فإن هذا يدلل إلى حدّ كبير على دور الاحتلال الإسرائيلي في إضعاف فرص التنمية الفلسطينية، وإضعاف فرص تحسين مستوى حياة الفرد الفلسطيني.

جدول 8/9: مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2006-2010 (بالدولار)[15]

السنة	معدل دخل الفرد الإسرائيلي	معدل دخل الفرد الفلسطيني
2006	20,700	1,275
2007	23,300	1,298
2008	27,500	1,356
2009	26,100	1,416
2010	28,500	1,502

ملاحظة: الأرقام الواردة هي أرقام مدورة لأقرب عدد صحيح.

مقارنة بين معدل دخل الفرد الإسرائيلي والفلسطيني 2006-2010 (بالدولار)

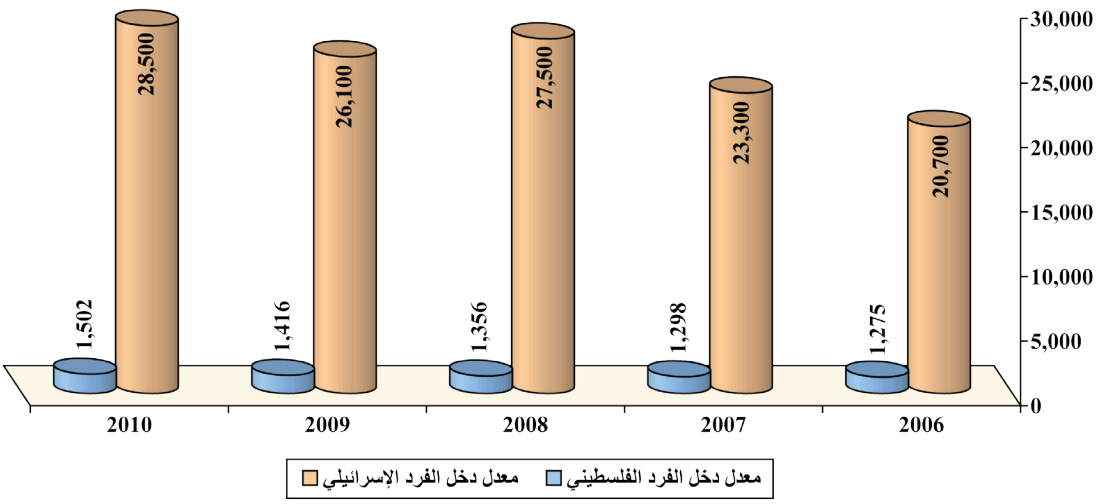

3. مؤشرات الاستهلاك والادخار والاستثمار:

بناء على نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الإنفاق الاستهلاكي النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال سنتي 2008 و2009؛ فإن توقعاتنا لسنة 2010 تشير إلى أنه سيبلغ نحو 7,303 ملايين دولار بنمو قدره 9.1% مقارنة مع سنة 2009. أما بالنسبة للتكوين الاستثماري فإن التقديرات تشير إلى أنه كان بحدود 1,297 مليون دولار سنة 2010، مسجلاً نمواً نسبته 14.1%، مقارنة مع سنة 2009.

جدول 8/10: الإنفاق الاستهلاكي والتكوين الاستثماري والادخار في الضفة والقطاع 2008-2010 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[16]

البيان	2008			2009			*2010		
	الضفة	القطاع	المجموع	الضفة	القطاع	المجموع	الضفة	القطاع	المجموع
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	4,559	1,580	**6,139**	5,084	1,613	**6,696**	5,669	1,634	**7,303**
التكوين الاستثماري	958	103	**1,061**	1,088	49	**1,137**	1,202	95	**1,297**
الادخار	1,338	832	**2,170**	560	426	**986**	418	211	**629**

* أرقام سنة 2010 جميعها تقديرية استناداً إلى معدلات النمو فيما بين سنتي 2008 و2009، أما بيانات التكوين الاستثماري والادخار لقطاع غزة سنة 2010 فهي عبارة عن متمم حسابي.

الإنفاق الاستهلاكي والتكوين الاستثماري في الضفة والقطاع 2008-2010 (بالمليون دولار)

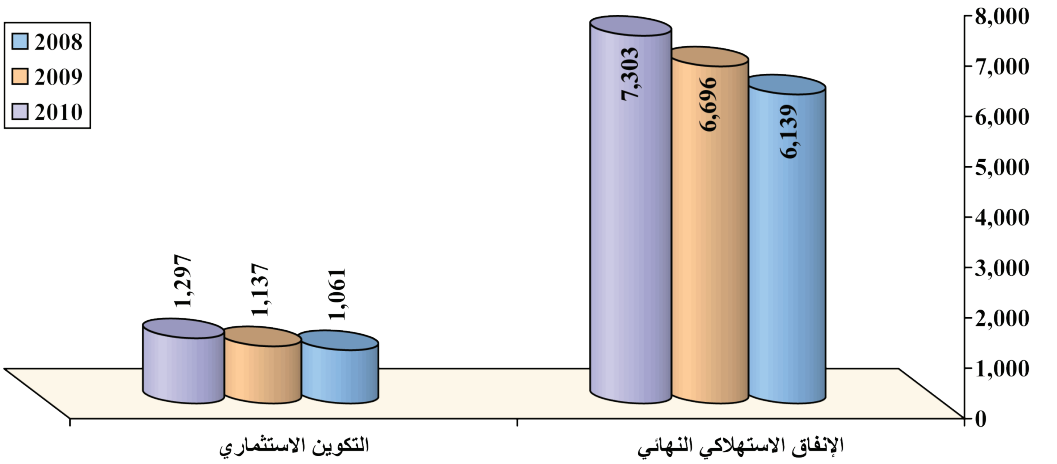

ويتضح مما سبق استمرار ارتفاع مستوى الاستهلاك النهائي سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة بشكل يفوق مستوى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمستوى التكوين الاستثماري مع استمرار المستوى المنخفض للادخار. وقد يعود ذلك إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح لا يزال منخفضاً بالمقارنة بالاحتياجات الضرورية.

4. الدين العام:

تبين أرقام إجمالي الدين العام لسنتي 2009 و2010 إلى أنه ما زال في حالة تصاعد مستمر، إذ ارتفع من 1,732 مليون دولار سنة 2009 إلى 1,883 مليون دولار سنة 2010 بنسبة 8.7%. ويبين الجدول التالي تطور الدين خلال الفترة 2000-2010.

جدول 8/11: تطور إجمالي الدين العام 2000-2010 (بالمليون دولار)[17]

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	795	1,190	1,090	1,236	1,422	1,602	1,493	1,431	1,544	1,732	1,883

إجمالي الدين العام 2000-2010 (بالمليون دولار)

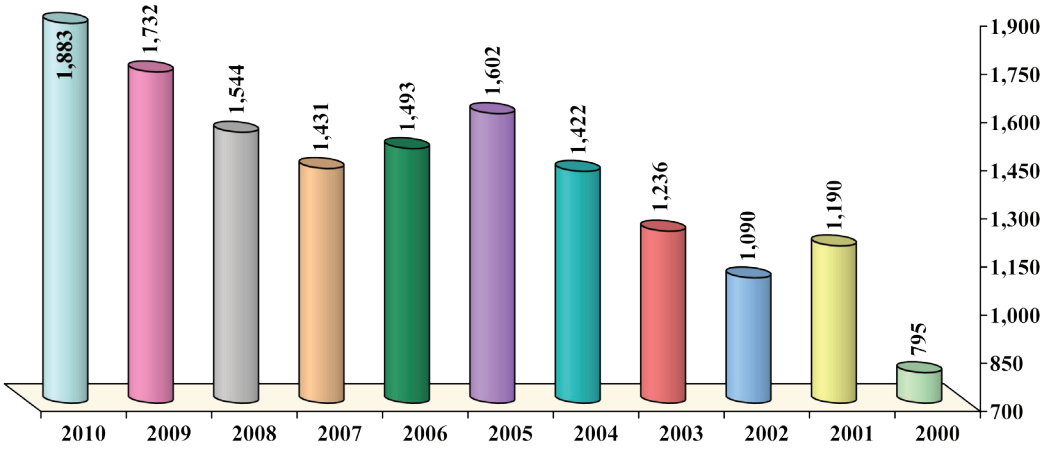

ثانياً: الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية (رام الله)

تعكس الموازنة العامة لأي بلد الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال أداتين رئيستين هما: الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تشكلان معاً الموازنة العامة للدولة. كما يمكن استخدامهما في تحقيق السياسة المالية العامة للدولة.

وعلى الحكومة في أي مجتمع القيام بأنشطتها المعتادة تجاه مواطنيها لتغطي خدمات يستفيد منها الشطر الأكبر من السكان، وهي خدمات عامة غير قابلة للتجزئة، بمعنى أنه لا بديل عن الحكومة للقيام بأداء هذا الدور في مجالات أنشطتها المعتادة[18].

ويتوقف نجاح الحكومة في تحقيق وظيفتها الاقتصادية على تحصيل إيرادات عامة بالقدر الكافي، دون إرهاق كاهل المواطنين، ودون تحميلهم أعباءً لا يقوون عليها، وقد تضطر الحكومة في حالات مُعيّنة إلى الاستدانة من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية. كما قد تلجأ لمزيد من الإصدار النقدي للعملة الوطنية، بما يتجاوز المعايير الآمنة في بعض الأحيان، حيث يتولى البنك المركزي هذه المهمة، إلا أن لمثل هذه السياسة مخاطر حدوث تضخم تتفاوت حدته، تبعاً لدرجة تجاوز المعايير الواجبة.

وبالنسبة للوضع الفلسطيني فهناك خصوصية شديدة لأنه لم يتسنَّ للسلطة الفلسطينية بعد إصدار النقد الوطني أو التحرر من التبعية لـ"إسرائيل"، ومن ثم فهي محرومة من الاستفادة من العائدات التي تحصل عليها أي دولة عند قيام البنك المركزي بالإصدار النقدي للعملة الوطنية، آخذين في الحسبان أن هناك جهوداً حثيثة تبذل من خلال التحضير لتحويل سلطة النقد الفلسطينية إلى بنك مركزي وطني كامل الصلاحيات، بما في ذلك إصدار النقد الوطني كأحد الخيارات المطلوبة[19].

وفي ظلّ هذا الوضع، فإن الدول المانحة التزمت منذ توقيع اتفاق المبادئ في أوسلو سنة 1993 بتقديم الدعم المالي حتى قيام الدولة الفلسطينية وتحملها كافة مسؤولياتها المالية. هذا مع العلم بأن الدعم المشار إليه يجري تخصيصه منذ سنوات لسداد العجز في الموازنة العامة. ولذلك فإن دعم الدول المانحة أصبح سمة بارزة من سمات الوضع المالي الفلسطيني، إضافة إلى البدء بتوجيه الاهتمام لتمويل النفقات التطويرية.

وإذا كان من المعتاد أن الموازنة تنمو من عام لآخر، وخاصة في جانب النفقات، فإنه في حالة السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت الموازنة أكثر نمواً، وذلك في ظلّ تراجع استثمارات القطاع الخاص، وتقلص نشاطه الإنتاجي، ومن ثَمَّ ضآلة فرص العمل التي يتيحها النشاط الخاص في الأحوال الطبيعية، مع وجود فجوة كبيرة بين النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث تقدر هذه الفجوة بنحو 83.9% سنة 2008، جرت تغطيتها من خلال التمويل الخارجي.

ولمتابعة تطور أوضاع الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، وتحليل الوضع المالي لسنة 2010 على وجه الخصوص، فإننا سنتناول الموازنة العامة كالآتي:

1. جانب النفقات العامة:

أخذت النفقات العامة للسلطة الفلسطينية في التزايد عاماً بعد آخر خلال الفترة 2008-2013، كما يوضح الجدول التالي:

جدول 8/12: تطور حجم النفقات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2013
(بالمليون دولار)[20]

البيان	فعلي						موازنة*		توقعات			
	2008		2009		2010		2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نفقات الأجور والرواتب	1,771	54.1	1,423	48.7	1,564	52.4	1,550	48.9	1,710	53	1,796	53.3	1,885	53.8
نفقات غير الأجور	1,055	32.2	1,142	39.1	1,156	38.8	1,370	43.2	1,358	42	1,426	42.3	1,497	42.8
صافي الإقراض	447	13.7	355	12.2	263	8.8	250	7.9	160	5	147	4.4	120	3.4
المجموع	**3,273**	**100**	**2,920**	**100**	**2,983**	**100**	**3,170**	**100**	**3,228**	**100**	**3,369**	**100**	**3,502**	**100**

* هناك فروق نسبية بين موازنة 2010 وأرقامها الفعلية.

النفقات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2010 (بالمليون دولار)

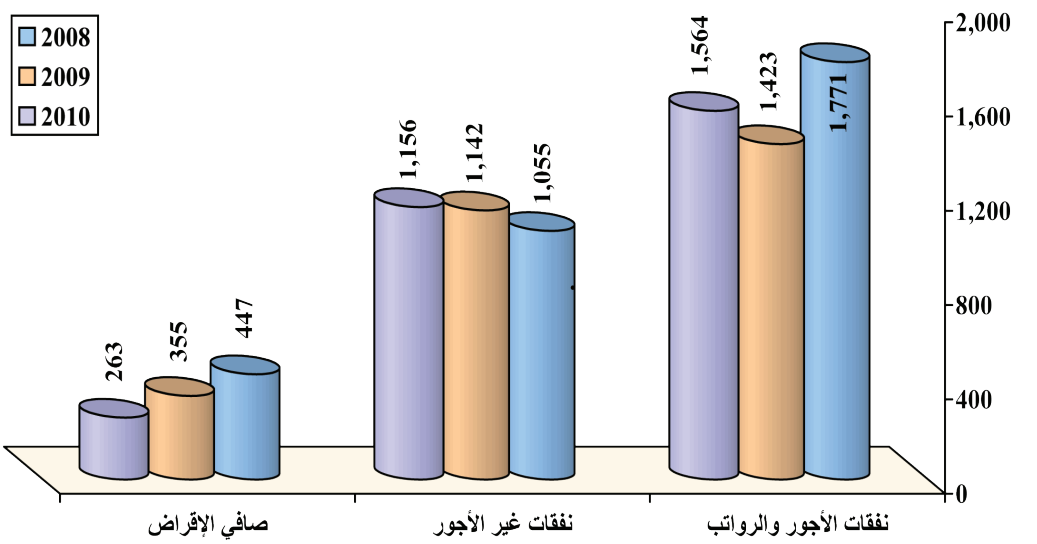

ومن الجدول السابق يتضح الآتي:

- أن نفقات أجور موظفي السلطة هي الأعلى بين أشكال النفقات المختلفة، بحيث مثلت في المتوسط نحو 52.6% من إجمالي النفقات، وذلك على مدى الفترة المحققة والمتوقعة (2008-2013) مع اتجاه عام نحو التزايد.

أما حصة الأجور فتقدر بنحو 36.3% من إجمالي الناتج المحلي سنة 2008، ونحو 27.1% سنة 2009، ونحو 27.3% سنة 2010، مع اتجاهها للتناقص بعد ذلك بحيث يتوقع أن تنخفض إلى 17.1% سنة 2013؛ وذلك بحسب توقعات تقرير خبراء صندوق النقد الدولي إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة. ويعود خفض معدل الأجور قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى استمرار السلطة في تشديد الرقابة على مستويات الأجور خلال سنة 2011؛ وذلك في حدود الزيادة السنوية البالغة 1.25%، وعلى الوظائف الجديدة بزيادة صافية قدرها ثلاثة آلاف موظف. وهذا معناه تناقص حصة موظفي السلطة الفلسطينية إلى مجموع القوى العاملة، وذلك في إطار مراعاة الآفاق الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية. ولإنجاح الخطوة السابقة فإنه ينبغي اتخاذ خطوات جريئة نحو تحقيق إصلاح شامل في نظام الخدمة العامة، لخفض فاتورة الأجور، مع تحسين كفاءة القطاع العام؛ وذلك بالرغم من الصعوبات التي قد تواجه هذا التخفيض، بالاعتماد على كل من الحدّ الأقصى الشامل في معدلات الزيادة السنوية للتوظيف وعدد الوظائف. وبالرغم من هذا الاتجاه الملحوظ في التقلص والأهمية المترتبة على ذلك، فإن هذه النسبة تظل مرتفعة عند مقارنتها بالدول الأخرى والتي تتراوح في المعتاد بين 10-15%[21].

- أن نفقات غير الأجور، والتي تتضمن النفقات التشغيلية والنفقات التحويلية، فقد استمرت في التصاعد خلال الفترة 2008-2010؛ ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في التصاعد في السنوات الثلاث التالية.

- أن صافي الإقراض، والذي يمثل التزاماً على السلطة الوطنية الفلسطينية، قد شكل 13.7% سنة 2008 من إجمالي النفقات العامة مع اتجاهه للتراجع عاماً بعد آخر ليصل إلى 8.8% سنة 2010. والسبب في ذلك يعود إلى تحسن الرقابة والتحفيز على سداد الفواتير، وزيادة المبالغ التي تسددها شركة توزيع الكهرباء في غزة، مما يعكس اتجاهاً إيجابياً نحو تقليص هذا البند الذي يشكل عبئاً عاماً على الموازنة الحكومية.

2. جانب الإيرادات العامة[22]:

اتجه صافي الإيرادات العامة للتناقص سنة 2009 بمعدل 13% مقارنة مع سنة 2008، بينما عاد إلى الارتفاع بنسبة 22.8% سنة 2010. ومن المتوقع بحسب تقرير خبراء صندوق النقد الدولي ارتفاع صافي الإيرادات العامة من 1,780 مليون دولار إلى 3,051 مليون دولار وذلك في الفترة 2008-2013، أي بمعدل نمو سنوي قدره 11.4%. وتعود هذه الزيادة إلى مواصلة السلطة ضبط أوضاع المالية العامة في سنة 2008، بحيث تحقق نمو بنحو 6% في صافي الإيرادات العامة، وهو ما يتفق بوجه عام مع توجهات الموازنة[23]. كما أدت عملية تفعيل الإيرادات الضريبية منذ سنة 2007 إلى تحسين الإيرادات المحلية. مما أدى إلى انخفاض إسهام المانحين من 1,978 مليون دولار سنة 2008 إلى 1,277 مليون دولار سنة 2010؛ وذلك ضمن التوجه نحو الاستغناء الكلّي عن استخدام المنح الخارجية لسداد عجز الموازنة العامة (انظر جدول 8/13 وجدول 8/26).

جدول 8/13: تطور حجم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2013
(بالمليون دولار)[24]

البيان	فعلي			موازنة*	توقعات		
	2008	2009	2010	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات المحلية	759	585	745	707	810	1,010	1,303
الإرجاعات الضريبية (-)	-116	-127	-87	-100	-107	-121	-137
صافي الإيرادات المحلية	643	458	658	607	703	889	1,166
إيرادات المقاصة	1,137	1,090	1,243	1,320	1,442	1,649	1,885
إجمالي صافي الإيرادات العامة	**1,780**	**1,548**	**1,901**	**1,927**	**2,145**	**2,538**	**3,051**
نسبة صافي الإيرادات المحلية إلى إجمالي صافي الإيرادات العامة %	36.1	29.6	34.6	31.5	32.8	35	38.2

* هناك فروق نسبية بين موازنة 2010 وأرقامها الفعلية.

الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2010 (بالمليون دولار)

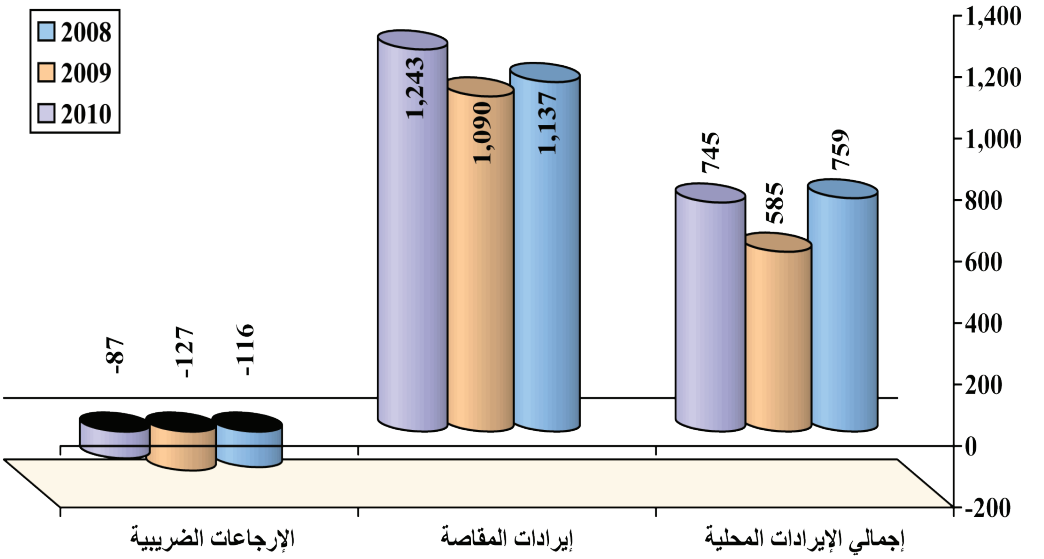

وبمقارنة إجمالي صافي الإيرادات العامة بالناتج المحلي الإجمالي، يتضح أن هذه النسبة المفترضة (في حالة بقاء التوقعات) ستتجه نحو التناقص من 36.5% إلى 27.7%، وذلك خلال الفترة 2008-2013؛ مما قد يشكل مؤشراً سلبياً على تحسن مستوى الجباية، وكذلك على زيادة كفاءة الأداء المالي في مجال تحسن أشكال وصور الإيرادات العامة.

وبتتبع أشكال الإيرادات العامة، من حيث هيكلها أو مكوناتها، نجد أنها تتكون من شقين رئيسيين هما: الإيرادات المحلية التي تشمل الضرائب والرسوم الخدمية، ثم إيرادات المقاصة التي تقوم بجبايتها "إسرائيل" ثمّ تقوم بتحويلها لاحقاً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهي تمثل الشطر الأكبر من الإيرادات العامة في السنوات 2008 و2009 و2010، وبنسبة 63.9% و70.4% و65.4% على التوالي.

وبالرغم من اتجاه كلا النوعين من الإيرادات نحو التزايد، إلا أن نمو الإيرادات المحلية سيتم بوتيرة مفترضة عالية وخاصة فيما بين سنتي 2010 و2012. وهي إيرادات تشارك في تحصيلها مختلف الهيئات الحكومية، مما قد يعكس تحسناً في أدائها المالي. وبناء على ما سبق، فإن النمو المأمول لصافي الإيرادات المحلية سيجعلها تمثل نحو 38.2% سنة 2013، مقابل 36.1% سنة 2008؛ ويعود هذا الارتفاع المتوقع إلى استمرار سعي السلطة للمضي قدماً في تعزيز نظام إدارة الإيرادات العامة، الذي يسهم في تنفيذ تدابير وأنظمة متعددة ترمي إلى زيادة الشفافية والمساءلة منذ سنة 2007. هذا مع استمرار تعزيز إدارة الضريبة بدعم فني من صندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية United States Agency for International Development (USAID).

وفي ضوء احتمال تحسن جباية الضرائب، وبالتالي زيادة عائداتها، مع الحدّ في الوقت نفسه من النفقات العامة بشكل معقول وحسب أولوياتها، فإن هذه العوامل ستسهم في تقليل العجز في موازنة السلطة. ومن الجدير بالذكر أن البنك الدولي أشاد بالتزام السلطة الوطنية بالإطار المحدد للموازنة العامة بحيث أسهم ذلك في زيادة الضرائب بنسبة تزيد بمعدل 15% بالمقارنة بالتوقعات الأصلية[25].

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات المفترضة للسنوات القادمة مبنية على أساس بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية التي سادت في الفترة 2007-2010 كما هي. غير أن فشل مشروع التسوية، ووصول المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي إلى طريق مسدود، واحتمالات وقوع انتفاضة جديدة، وتدهور العلاقات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، قد يؤدي إلى نتائج مغايرة عن التوقعات. ثمّ إن اتفاق المصالحة الفلسطينية الذي تمّ توقيعه في 2011/5/3 سيفتح الباب على شتى التوقعات، بما في ذلك عودة الحصار على الضفة الغربية، وعدم تسليم الإسرائيليين عائدات الضرائب إلى الفلسطينيين، ومنع وصول المساعدات المالية والدعم الدولي إلى الحكومة الفلسطينية. ومن المستبعد في ضوء هذه المصالحة، ما لم تكن هناك ضغوط دولية حقيقة على "إسرائيل"، أن تتمكن السلطة الفلسطينية من تطوير إمكاناتها الاقتصادية بشكل فعّال.

3. الفائض أو العجز في الموازنة العامة:

في ضوء متابعة تطورات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية، يلاحظ أن الحسابات الختامية لسنة 2009 قد سجلت عجزاً مقداره 1,372 مليون دولار مقابل 1,493 مليون دولار لسنة 2008، أي أن هذا العجز قد تناقص بمقدار 121 مليون دولار وبمعدل سنوي مقداره 8.2%. أما في سنة 2010 فقد بلغ العجز 1,082 مليون دولار، أي أنه انخفض بمعدل 21.1% عن سنة 2009. ومن المتوقع بحسب تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، وبشرط عدم تغيّر الأوضاع السياسية والاقتصادية، أن يتجه هذا العجز تدريجياً نحو التناقص حتى سنة 2013 ليصل إلى 451 مليون دولار. وذلك ناجم عن توقعات سرعة نمو الإيرادات العامة المستقبلية بوتيرة تفوق معدل نمو النفقات العامة، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 8/14: تطور حجم الفائض أو العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2013 (بالمليون دولار)

البيان	فعلي			موازنة*	توقعات		
	2008	2009	2010	2010	2011	2012	2013
الإيرادات العامة	1,780	1,548	1,901	1,927	2,145	2,538	3,051
النفقات العامة	3,273	2,920	2,983	3,170	3,228	3,369	3,502
الرصيد	-1,493	-1,372	-1,082	-1,243	-1,083	-831	-451

* هناك فروق نسبية بين موازنة 2010 وأرقامها الفعلية.

الإيرادات والنفقات العامة للسلطة الفلسطينية 2008-2010 (بالمليون دولار)

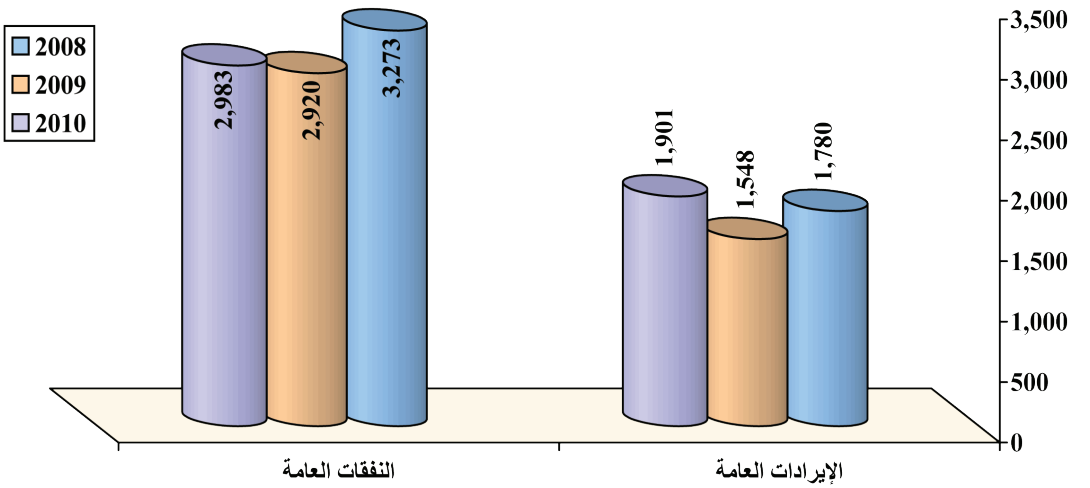

وبمتابعة رصيد الحساب الختامي للسنوات 2008 و2009 و2010، وتوقعاته عبر السنوات اللاحقة، يلاحظ أن هناك عجزاً مرتفعاً حيث شكّل 30.6% و26.2% و18.9% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما يعني أن هذا العجز يمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، وقد جرى تغطيته من خلال دعم الدول المانحة، الذي وفر للسلطة الوطنية الفلسطينية موارد عززت صمودها في مواجهة أية انهيارات أو أزمات مالية حادة.

وكان هذا دافعاً نحو اتخاذ السياسات الملائمة لجسر هذا العجز من خلال تفعيل الإيرادات العامة، والحدّ من تسارع نمو النفقات العامة، على أمل أن يتقلص العجز إلى 451 مليون دولار بحلول سنة 2013، إذا صحّت التقديرات، مما يجعل نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تتقلص إلى أدنى حدّ ممكن. ومن الأهمية القول أن على السلطة الوطنية الفلسطينية تكييف شؤونها المالية بحيث تستغني بشكل تام عن أموال الدول المانحة، باعتبارها عرضة للتوقف في أية لحظة.

ثالثاً: موازنة الحكومة المقالة في قطاع غزة

تمّ اعتماد الموازنة العامة للحكومة المقالة في قطاع غزة لسنة 2010 في 2009/12/31، أي قبيل بدء السنة الجديدة مباشرة، وقُدّرت النفقات العامة بحوالي 540 مليون دولار، أي بعجز يبلغ 89.1%. وجرى توزيع هذه النفقات على الرواتب والأجور بنسبة 37%، والنفقات التشغيلية بنسبة 11%، والنفقات التحويلية بنسبة 28%، والنفقات التطويرية بنسبة 18.5%، كما جرى اعتماد 5.5% لتطوير مدينة القدس[26]. غير أن ما تمّ إنفاقه فعلاً بلغ 297.31 مليون دولار، أي بنسبة 55.1% فقط مما تمّ تقديره.

وقد بلغ مجموع الإيرادات المحلية 83.01 مليون دولار سنة 2010، بينما حصلت الحكومة على تمويل خارجي فعلي مقداره 149.19 مليون دولار؛ وبذلك بلغ العجز الفعلي في موازنتها نحو 65.11 مليون دولار. وقد تمّ صرف معظم الموازنة على الرواتب والأجور، حيث بلغت 228.73 مليون دولار، أي نحو 76.9% من مجموع المصروفات.

ويوضح الجدول التالي موازنة الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة لسنة 2010.

جدول 8/15: تقرير العمليات المالية للحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة خلال سنة 2010 (بالمليون دولار)[27]

البيان	القيمة
مجموع الإيرادات والتمويل الخارجي	**232.2**
– الإيرادات المحلية الفعلية	83.01
– التمويل الخارجي الفعلي	149.19
مجموع النفقات العامة	**297.31**
– الرواتب والأجور	228.73
– النفقات التشغيلية	21.59
– النفقات التحويلية	45.15
– النفقات الرأسمالية والتطويرية	1.84
العجز الفعلي	**-65.11**

نفقات الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة خلال سنة 2010 (بالمليون دولار)

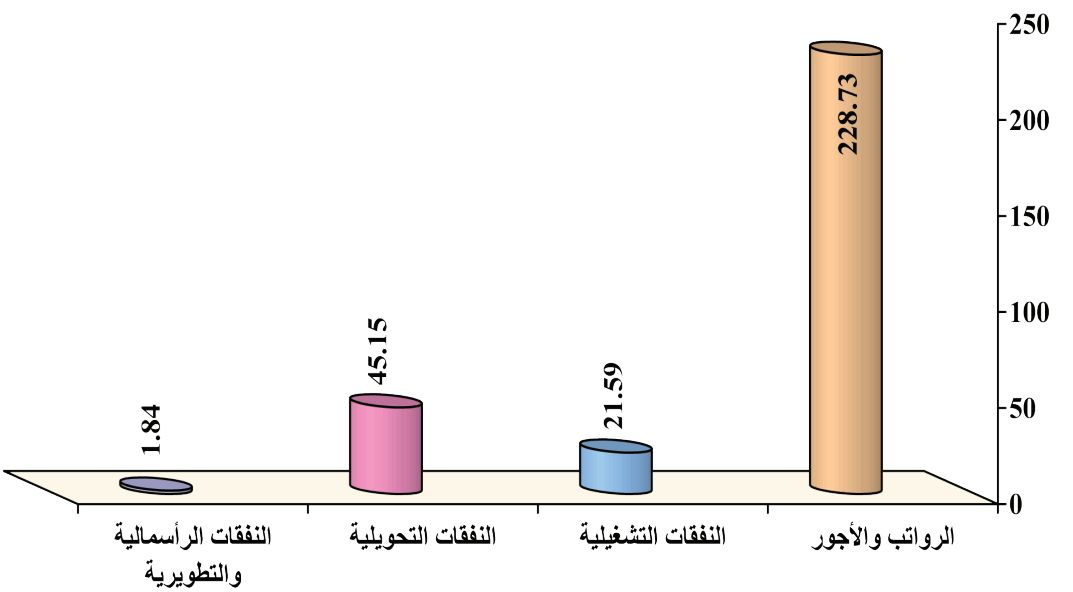

إيرادات الحكومة الفلسطينية المقالة في قطاع غزة خلال سنة 2010 (بالمليون دولار)

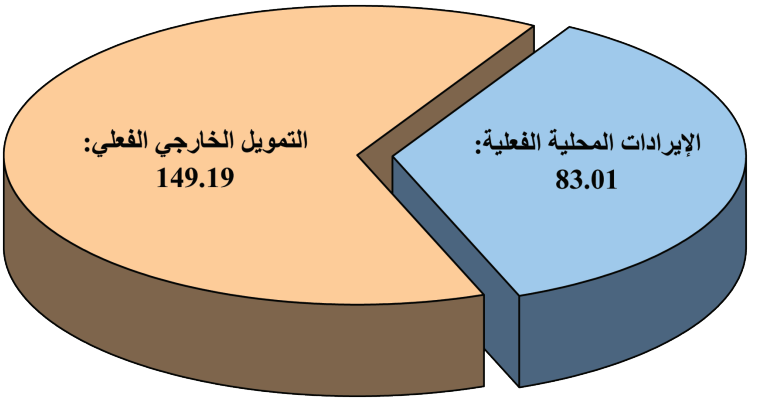

وقد حظي قطاع الأمن والنظام العام بالنصيب الأعلى من النفقات التي بلغت 152.7 مليون دولار؛ بينما حظي قطاع الخدمات الاجتماعية بنحو 90 مليون دولار؛ أما قطاع التنمية الاقتصادية فلم يحظَ إلا بسبعة ملايين دولار، كما أن نصيب الخدمات الثقافية كان في حدود 2.43 مليون دولار. ويظهر الجدول التالي النفقات الفعلية لعدد من القطاعات في الحكومة المقالة خلال سنة 2010.

جدول 8/16: النفقات الفعلية لعدد من قطاعات الحكومة الفلسطينية المقالة خلال سنة 2010 (بالمليون دولار)[28]

القطاع	القيمة
الأمن والنظام العام	152.7
الخدمات الاجتماعية	90
الإدارة المالية	31.69
التنمية الاقتصادية	7
الإدارة العامة	3.97
الخدمات الثقافية	2.43
الشؤون الخارجية	0.245

النفقات الفعلية لعدد من قطاعات الحكومة الفلسطينية المقالة خلال سنة 2010
(بالمليون دولار)

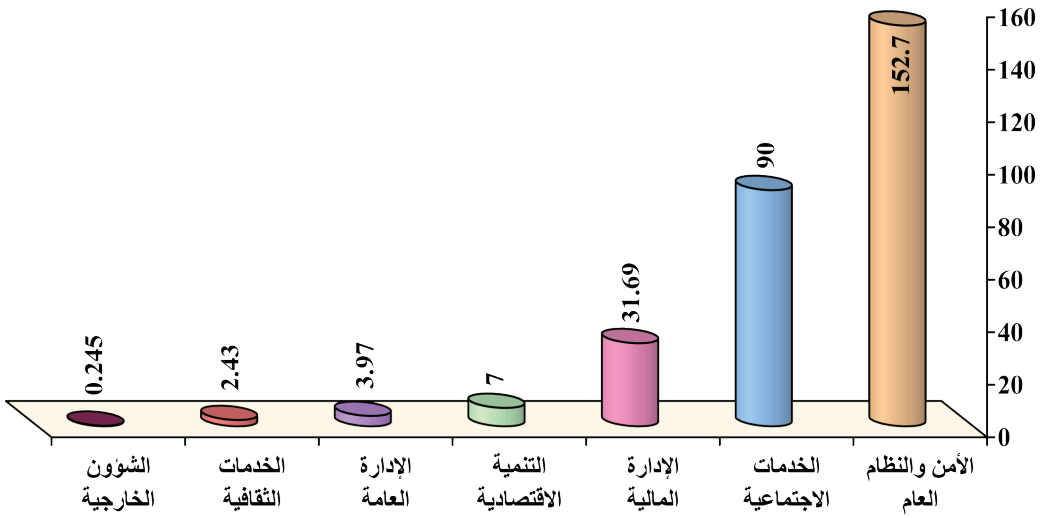

وتظهر الإحصائيات السابقة مدى معاناة الحكومة المقالة بسبب الحصار، واضطرارها لتسيير الأمور بالحدّ الأدنى في عدد من المجالات، وفق إمكاناتها المتاحة.

رابعاً: العمل والبطالة:

1. أهمية العنصر البشري:

يعدّ العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية لأي مجتمع، باعتباره مصدر القوى العاملة التي تقوم بالنشاط الإنتاجي، من أجل توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع في السوقين المحلي والدولي على السواء. كما أن العنصر البشري ممثلاً في السكان هو المستهدف في هذا النشاط، نظراً لأن السكان هم مصدر الطلب على السلع والمنتجات المتاحة في الأسواق، سواء مما يتم إنتاجه محلياً أو مما يجري استيراده من الخارج.

2. القوة البشرية والقوى العاملة والعاملون:

بينت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة القوى العاملة المشاركة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغت نحو 41% سنة 2010، مقارنة مع 42% لسنة 2009[29].

جدول 8/17: القوة البشرية والقوى العاملة الفلسطينية وعدد العاملين في الضفة والقطاع 2009-2010 حسب الأرباع (بالألف نسمة)[30]

البيان	2009				2010			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
القوة البشرية	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365	2,387.2	2,490.7
القوى العاملة	934	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4	966.9	1,001.2
عدد العاملين	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5	767.2

ويظهر جدول 8/17 أن اتجاه المؤشرات السابقة يسير نحو التزايد، بحيث أن القوة البشرية قد ارتفعت من نحو 2.26 مليون فرد في الربع الأول لسنة 2009 إلى نحو 2.49 مليون فرد في الربع الرابع لسنة 2010، وبمعدل نمو ربعي قدره 1.4%.

وارتفعت قوة العمل خلال الفترة نفسها من 934 ألفاً إلى حوالي مليون فرد، وبمعدل نمو ربع سنوي قدره 1% فقط. ومعنى ذلك أن نمو السكان في سنّ العمل كان أسرع من نمو القوى العاملة، مما يعني أن المنضمين إلى القوى العاملة تزايدوا بمعدل أقل، حيث بلغت نسبتهم 40.2% من مجمل القوة البشرية في الربع الرابع لسنة 2010 ومن ثم فهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالسنوات القليلة الماضية. وأما عدد العاملين فقد ارتفع خلال الفترة نفسها من 697.1 ألف عامل إلى 767.2 ألف عامل، أي بمعدل نمو ربع سنوي قدره 1.4%. ويعدّ هذا النمو أيضاً منخفضاً مقارنة بمعدل النمو السكاني. مما ينعكس على ازدياد معدلات البطالة.

هذا وقد تركز 64.1% من مجموع العاملين في الضفة الغربية في الربع الرابع لسنة 2010 مقابل 25.7% في قطاع غزة؛ أما القسم الثالث فقد عمل في "إسرائيل" والمستعمرات بأعداد تقدر بنحو 78,800 عاملاً وبنسبة 10.3% من عدد العاملين[31]. أي أن هناك أعداداً كبيرة من العمالة الفلسطينية ما تزال تعمل في "إسرائيل" والمستعمرات، ويقتصر ذلك فقط على عمالة الضفة الغربية، وما تزال "إسرائيل" تفرض حصاراً على قطاع غزة تمنع بموجبه، من جملة ما تمنع، العمل داخل "إسرائيل".

أما عن توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية فقد لوحظ حدوث تراجع نسبي في القطاعات السلعية مقابل نمو أكبر في القطاعات الخدمية. إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن العاملين في الزراعة والتعدين والصناعة والبناء والتشييد قد مثلوا نحو 35.9% في الربع الرابع من سنة 2010 مقابل 64.1% بالمقارنة ببقية القطاعات خلال الفترة نفسها[32].

3. البطالة:

تشكل البطالة العالية في الضفة والقطاع إحدى المعضلات الاقتصادية المستعصية عن الحل حتى الآن، حيث ما تزال مرتفعة بشكل غير عادي منذ انتفاضة الأقصى أواخر أيلول/ سبتمبر 2000 وحتى الوقت الحاضر. ففي سنة 2010 بلغت معدلات البطالة 17.2% في الضفة الغربية، مقابل 37.8% في قطاع غزة، أما على مستوى الضفة والقطاع فقد بلغت 23.7%، وهذه النسبة تعدّ من النسب الأعلى بين معدلات البطالة عربياً ودولياً[33].

ولاستمرارية هذه البطالة عبر السنوات الماضية فإنها تصنف في فلسطين كبطالة مزمنة أي أنها ليست طارئة أو مؤقتة مما يعني حاجتها لحلول جذرية تتناسب وطبيعتها وأشكالها وأحجامها مع حشد كافة الجهود الوطنية إزائها. ويوضح الجدول التالي تطور مستويات البطالة حسب الأرباع للسنوات 2008 و2009 و2010 في الضفة والقطاع.

جدول 8/18: تطور أعداد المتعطلين في الضفة والقطاع 2008-2010 حسب الأرباع[34]

السنة	الأرباع السنوية	الضفة والقطاع		نسبة الضفة الغربية %	نسبة قطاع غزة %
		العدد (بالألف نسمة)	النسبة %		
2008	الربع الأول	197.6	22.6	19	29.8
	الربع الثاني	231.8	25.8	16.3	45.5
	الربع الثالث	252.1	27.5	20.7	41.9
	الربع الرابع	250.4	27.9	19.8	44.8
2009	الربع الأول	236.9	25.4	19.5	37
	الربع الثاني	211.1	22.2	15.9	36
	الربع الثالث	246.2	25.8	17.8	42.3
	الربع الرابع	239.3	24.8	18.1	39.3
2010	الربع الأول	210.2	22	16.5	33.9
	الربع الثاني	224.5	22.9	15.2	39.3
	الربع الثالث	257.4	26.6	20.1	40.5
	الربع الرابع	234	23.4	16.9	37.4

وبناء على ما سبق فإن أعداد المتعطلين قد ظلت مرتفعة وتراوحت بين 197.6-257.4 ألف متعطل كحدين أدنى وأعلى خلال الفترات الربعية 2008-2010، وذلك مع الاختلاف الواضح لهذه المعدلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة ومن محافظة لأخرى. حيث تصل معدلات البطالة في قطاع غزة نحو ضعف نظيرتها في الضفة الغربية الأمر الذي يجعل أعداد العاطلين عن العمل هي الأكثر في قطاع غزة.

ولا شكّ أن الحرب التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة أواخر 2008 ومطلع 2009 قد ألقت بظلالها على أوضاعه، نظراً لتدمير العديد من المؤسسات الصناعية وتجريف الأراضي الزراعية وتخريب البنى التحتية. ومع ذلك فإن معدل البطالة في القطاع قد انخفض في الربع الأول لسنة 2009 إلى 37%، بعد أن سجل 44.8% في الربع الرابع لسنة 2008. ويأتي ذلك نتيجة حركة نشطة، تمثلت في مشاريع تشغيل مؤقتة، قامت بها المؤسسات الدولية، استجابة للأوضاع المأساوية التي كان يعاني منها السكان. وقد أسفرت هذه المشاريع عن إتاحة فرص عمل مؤقتة، أسهمت في خفض معدلات البطالة. هذا إلى جانب فرص التشغيل الطارئة التي فرضتها الأوضاع اللاحقة لانتهاء الحرب مباشرة؛ وذلك في حدود تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والجهود الذاتية، والاعتماد على الذات، وذلك في ظلّ الحصار الخانق والمستمر.

ويترتب على هذه الأوضاع العديد من الآثار السلبية أهمها: زيادة فجوة الفقر، من حيث ارتفاع عدد الأسر الواقعة أسفل خط الفقر، مع تركز الثروة في أيدي شريحة محدودة من البشر، مما يعني سوء توزيع ثروات البلاد. وعلى الرغم من أن السلطة قد اتجهت لزيادة الاستقطاعات الضريبية بشكل ملحوظ، وخاصة على ذوي الدخول المرتفعة لزيادة مواردها، وتمكينها من التخفيف من معدلات البطالة إلا أن هذه السياسة لم تسهم في تحسين فرص التشغيل.

وتشير البيانات المتوفرة حول معدلات البطالة في الضفة والقطاع، حسب الفئات العمرية، إلى أنها الأعلى بين الفئة العمرية (15-24) عاماً بالمقارنة، حيث بلغت 38.8% سنة 2010؛ بواقع 36.8% للذكور و49.6% للإناث. وذلك ناجم عن أن هذه الفئة تضم الراغبين الجدد في العمل، سواء ممن تسربوا من الدراسة أو من الخريجين الذين أنهوا دراستهم الجامعية، مما يعني أن هؤلاء الشباب يجدون مشقة كبيرة في الحصول على الوظائف المناسبة، ومن ثم فإن جزءاً كبيراً منهم مضطر للانتظار لسنوات طويلة حتى يحصل على الوظائف المناسبة[35].

4. عمالة الأطفال كظاهرة اجتماعية سلبية في المجتمع الفلسطيني:

تمثل عمالة الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة ظاهرة اجتماعية سلبية، آخذة في الاتساع في ظلّ الظروف المعيشية المتردية لكثير من طوائف المجتمع التي فقدت وظيفتها ومصدر رزقها، فأصبحت العديد من العائلات غير قادرة على تغطية احتياجات أبنائها، بما في ذلك اضطرار عشرات الآلاف من الأطفال لترك مقاعد الدراسة، ومن ثم البحث عن فرص عمل للإسهام في إعالة الأسرة، في ظلّ ظروف قاسية يعيشها هؤلاء الصغار.

وتتفاوت مجالات عمل هؤلاء الصبية ما بين التسول من المارة أو من أصحاب المحلات أو على أبواب المساجد، مع ما يتطلبه ذلك من إلحاح وإراقة ماء الوجه وإحراج السكان. كما تضطر

فئة منهم لحمل بعض أصناف الحلوى ومحاولة بيعها للمارة أو لأصحاب السيارات معرضين حياتهم للخطر.

وقد تضطر فئة أخرى للالتحاق بحرف شاقة قياساً بأعمارهم، يعملون خلالها ساعات طويلة في ظروف عمل غير إنسانية لا تتناسب مع أعمارهم أو أجسامهم مقابل أجور زهيدة، ومستقبل مظلم مع التضحية بفرص التعليم مع أقرانهم الصغار، وهذه الظاهرة تقتضي مزيداً من الاهتمام من السلطات المختصة لأهميتها من جهة وخطورتها من جهة أخرى[36].

5. الارتباط الوثيق بين نمو الاستثمارات وفرص التشغيل:

هناك ارتباط وثيق بين نمو الاستثمارات من جهة وبين زيادة فرص العمل من جهة أخرى، لذلك فهناك حرص شديد من الأجهزة الحكومية على تشجيع الاستثمار بكل الأساليب الممكنة، وعلى وجه الخصوص النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، باعتباره النشاط المؤهل لارتياد غالبية الأنشطة الإنتاجية، مع قدرته على تحمل قدر كبير من مخاطر العمل.

ولا شكّ أن ذلك مرتبط بما تبذله السلطات الرسمية من جهد تجاه تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين، غير أن ذلك يظل أيضاً مرهوناً بالتيسيرات التي قد تمنحها السلطات الإسرائيلية أو تحجبها. ولهذا فإننا نتوقع تحسناً في أوضاع التشغيل كلما اتجهت الاستثمارات نحو التزايد، وخصوصاً استثمارات القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية السلعية والخدمية[37].

خامساً: النشاط الصناعي والزراعي:

1. النشاط الصناعي:

يعدّ النشاط الصناعي من أبرز القطاعات الرائدة التي تقود إلى التقدم الاقتصادي، حيث توصف البلدان الصناعية بأنها البلدان المتقدمة اقتصادياً، لأن الصناعة تتيح الفرص الكافية لإنتاج كمّ هائل من السلع والخدمات المتنوعة والمتطورة والقائمة على الاستخدام التقني المتقدم. لذلك فإن بلدان العالم تحرص على إيلاء النشاط الصناعي الأهمية التي يستحقها، خاصة في مجال قدرة هذا النشاط على ولوج الأسواق الدولية، وتصريف قدر كبير من المنتجات الفائضة والمعدة للتصدير، ومن ثَمَّ تحقيق موارد مالية كبيرة كحصيلة للسلع التصديرية.

وبشكل عام، فقد شهد النشاط الصناعي خلال سنة 2010 تراجعاً مقداره 5.5% مقارنة بسنة 2009. ولبيان أوضاع النشاط الصناعي خلال سنة 2010، يوضح جدول 8/19، حالة التقلب التي انتابت تطور النمو بالمقارنة بسنة 2009، حيث يشير الاتجاه العام إلى نمو ربعي سالب قدره 1% على مدى الأرباع الزمنية المشار إليها.

جدول 8/19: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الصناعي في الضفة والقطاع 2009-2010 حسب الأرباع بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[38]

الأرباع السنوية	2009		2010	
	القيمة	معدل النمو الربعي %	القيمة	معدل النمو الربعي %
الربع الأول	184.4	(...)	196.3	+2.3
الربع الثاني	181.7	-1.5	174.9	-10.9
الربع الثالث	189.7	+4.4	163.5	-6.5
الربع الرابع	191.9	+1.2	171.9	+5.1
القيمة السنوية	**747.7**	(...)	**706.6**	(...)

الاتجاه العام لنمو النشاط الصناعي ربع السنوي في الضفة والقطاع 2009-2010 (بالمليون دولار)

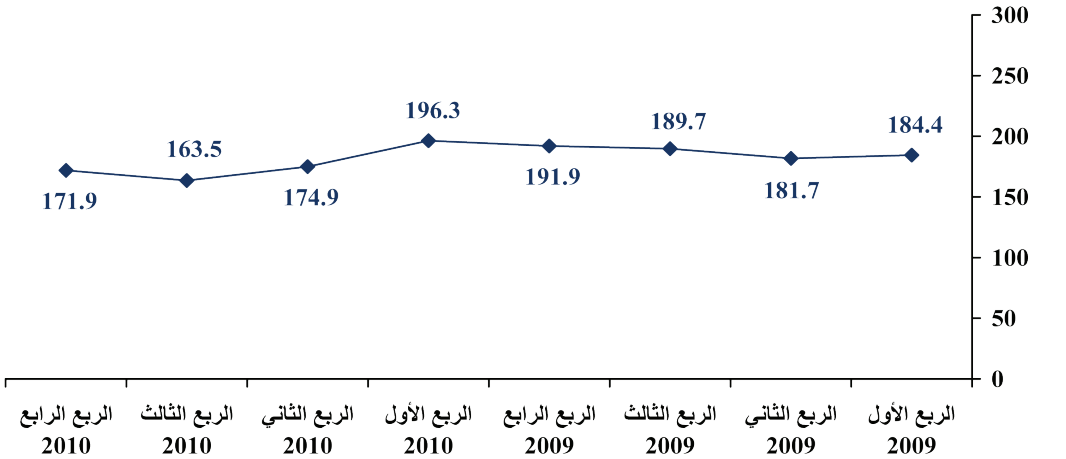

وعند دراسة مجموع النشاط الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة 1999-2010، نجد أن الناتج المحلي الإجمالي للصناعة قد ظلّ نموه عند وضع متقارب نسبياً، حيث ارتفع من 655.5 مليون دولار إلى 706.6 مليون دولار بنسبة 7.8%، وبمعدل سنوي مقداره 0.7%، مع تقلب هذا النشاط من سنة لأخرى. وكان قد بلغ ذروته في سنة 2005 محققاً 789.1 مليون دولار، كما بلغ أدناه سنة 2002 محققاً 534.7 مليون دولار، بفارق نسبته 47.6%. وقد يعود التحسن إلى أوضاع اقتصادية مواتية من حيث تحسن المناخ الاقتصادي الذي يساعد على تحقيق نمو صناعي، وبالعكس فإن دور هذا النشاط يتضاءل في الأحوال التي تصبح فيها الأوضاع الاقتصادية غير مواتية. وفي جميع الأحوال لا يمكن تجاهل السياسات الإسرائيلية المعرقلة للنشاط الاقتصادي

الصناعي. إذ إن أجواء القمع الإسرائيلي لانتفاضة الأقصى، ومحاولات إخضاع الشعب الفلسطيني أدت إلى تراجع النشاط الصناعي خصوصاً في الفترة 2000-2003، ثم عاد هذا النشاط ليستعيد بعض عافيته مع انتهاء انتفاضة الأقصى، غير أنه عاد ليتضرر، بسبب فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها للحكومتين العاشرة والحادية عشر، ثم بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة (انظر جدول 8/20).

جدول 8/20: تطور الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الصناعي في الضفة والقطاع لسنوات مختارة بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[39]

النشاط	1999	2000	2002	2005	*2009	**2010
التعدين واستغلال المحاجر	35.7	23.8	25.2	40.8	22.6	23.2
الصناعات التحويلية	566.4	472.4	385.9	591.8	539.8	507.8
إمدادات المياه والكهرباء	53.4	49.4	123.6	156.5	185.3	175.6
المجموع	**655.5**	**545.6**	**534.7**	**789.1**	**747.7**	**706.6**

* التنقيح الأول.

** الإصدار الأول.

الاتجاه العام لنمو النشاط الصناعي في الضفة والقطاع لسنوات مختارة (بالمليون دولار)

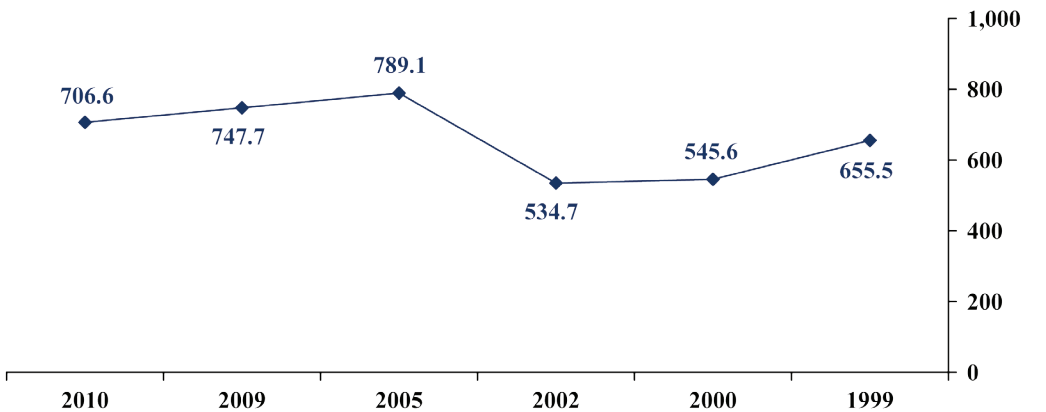

يشمل النشاط الصناعي ثلاثة قطاعات رئيسية هي: التعدين واستغلال المحاجر، والصناعات التحويلية، وإمدادات الكهرباء. ويلاحظ أن الصناعات التحويلية تستأثر بالجانب الأكبر من النشاط الصناعي بحيث مثلت 86.4% و71.9% لسنتي 1999 و2010 على التوالي، مع اتجاه إسهامها نحو التناقص، أي أن دور النشاط التحويلي قد تراجع لصالح إمدادات المياه والكهرباء والغاز التي ارتفعت نسبتها من 8.1% إلى 24.9% للسنتين المذكورتين على التوالي.

ويعود التراجع في النشاط التحويلي إلى العقبات التي يواجهها النشاط الصناعي، من حيث منافسة المنتجات الإسرائيلية ومنتجات المستعمرات في الضفة الغربية، والحصار الاقتصادي على قطاع غزة من جهة أخرى، مع الأخذ في الحسبان أن أنشطة الكهرباء والغاز تتجه نحو التزايد من عام لآخر لمواجهة احتياجات المستهلكين اليومية المتزايدة. ويتركز النشاط التعديني في المقام الأول في الضفة الغربية، ويتأثر بمدى حرية حركة المعابر من جهة، وبمدى ما تسمح به "إسرائيل" في هذا المجال.

2. النشاط الزراعي:

كان النشاط الزراعي وما يزال من الأنشطة الإنتاجية الحيوية، التي تقوم على إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية التي لا غنى عنها لحياة الإنسان والحيوان على حدٍّ سواء.

ويعدُّ النشاط الزراعي في فلسطين نشاطاً تقليدياً موغلاً في القدم، ومرتبطاً بالأرض والحفاظ عليها. كما شكلت منتجاته دوماً مصدر رزق لجزء كبير من العاملين في هذا الحقل وفي الأنشطة الأخرى المرتبطة به. إضافة إلى تزويد الأسواق المحلية باحتياجاتها من معظم أصناف الحبوب والخضراوات والفواكه.

وقد نجح المزراع الفلسطيني في تصريف جزء كبير من فائض إنتاجه في الأسواق الخارجية، فشكلت حصيلة صادراته مورداً مهماً من موارد النقد الأجنبي اللازم لتغطية السلع المستوردة والحد من الفجوة المتزايدة في عجز الميزان التجاري واختلال ميزان المدفوعات[40]. وتبرز أهمية هذا النشاط أيضاً في الأوضاع الاستثنائية كالأزمات والإغلاقات والحروب، والارتفاعات المتزايدة في أسعار الحبوب والمحاصيل الزراعية الرئيسية. ويوضح جدول 8/21 تطور الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي للنشاط الزراعي لسنتي 2009 و2010.

جدول 8/21: تطور الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الزراعي في الضفة والقطاع 2009-2010 حسب الأرباع بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[41]

السنة	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
2009	69.5	75	61.8	86.9	**293.2**
***2010**	89.8	97	73.3	99.9	**360**

* إحصائيات الأرباع الثلاثة الأولى هي تنقيح ثانٍ، وإحصائيات الربع الرابع هي إصدار أول.

الناتج المحلي الإجمالي للنشاط الزراعي الربعي في الضفة والقطاع 2009-2010 (بالمليون دولار)

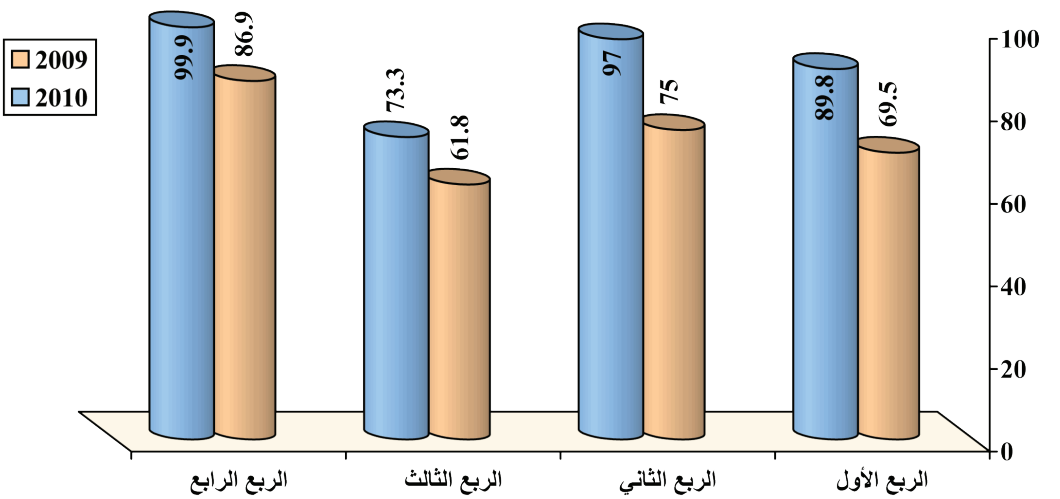

وعند مقارنة الأرباع في سنة 2010 مع الأرباع المماثلة في سنة 2009 نلاحظ نمواً إيجابياً ربعياً قدره 5.3%. أما الاتجاه العام للنمو في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 فقد حقق ارتفاعاً مقداره 22.8%.

وعند دراسة الاتجاه العام لنمو النشاط الزراعي خلال الفترة 1999-2010، فسنجد أنه يشير إلى انخفاض الناتج بصورة ملحوظة من 470.7 مليون دولار إلى 360 مليون دولار، أي بمعدل نمو سنوي سالب قدره 2.4%، مما جعل إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ينخفض من 10.4% سنة 1999 إلى 6.3% سنة 2010 (انظر جدول 8/22).

جدول 8/22: حجم الناتج الزراعي ونسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع 1999-2010 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[42]

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة والصيد	470.7	403.6	340.8	251.3	297.6	296.7
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	10.4	9.8	9.1	7.7	7.9	7.1

السنة	2005	2006	2007	*2008	*2009	**2010
الزراعة والصيد	236.2	240.3	252.2	286.1	293.2	360
نسبته من الناتج المحلي الإجمالي %	5.2	5.6	5.5	5.9	5.6	6.3

* التنقيح الأول.
** الإصدار الأول.

الاتجاه العام لنمو النشاط الزراعي في الضفة والقطاع 1999-2010 (بالمليون دولار)

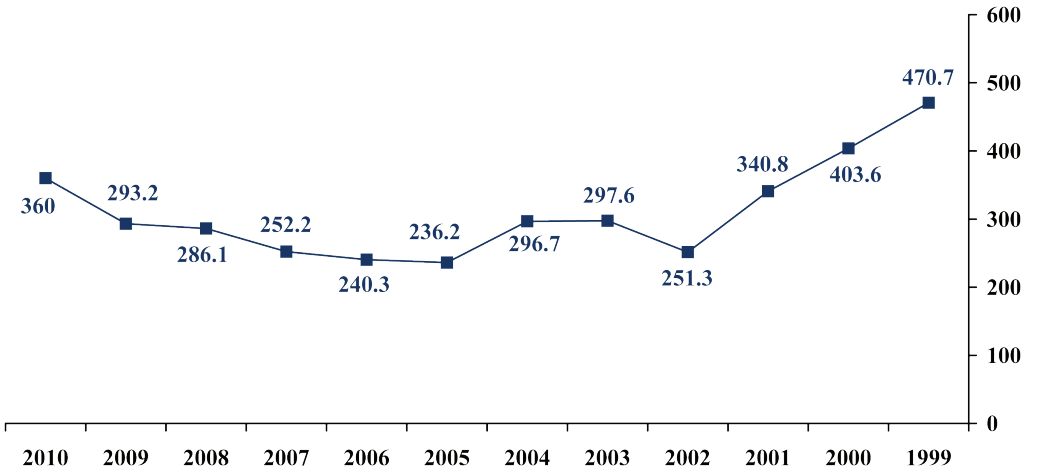

ويتضح مما سبق أن التدهور في النشاط الزراعي ارتبط بالممارسات الإسرائيلية المتشددة في أثناء انتفاضة الأقصى، وكذلك بالنتائج المترتبة على جدار الفصل العنصري، والحواجز الإسرائيلية.

3. القطاع الخاص ودوره في تفعيل النشاطين الصناعي والزراعي:

يتحمل القطاع الخاص العبء الأساس في العمل الإنتاجي، كما يعول على الصناعة والزراعة الكثير نحو تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك في مجالات توفير المحاصيل الزراعية المتنوعة والمنتجات الصناعية المتعددة التي تحتاجها الأسواق. وتسهم الخطوات المذكورة في زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والرئيسية، وكذلك في المضي قدماً في تحقيق الأهداف التصديرية، هذا بجانب القدرة على استقطاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل. غير أن القيود التي تعرقل النشاط الإنتاجي، والتي ما تزال قائمة حتى الآن، ستكون عقبة أمام إحداث انطلاقة في النمو الاقتصادي أو في مجال استمرارية هذه الانطلاقة.

كما يذكر البنك الدولي بأن النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً لن يكون مستداماً في غياب النمو الذي يقوده القطاع الخاص، الذي يعتمد بدوره على تخفيف القيود المفروضة على الحركة والعبور داخل الضفة الغربية وإلى الأسواق الدولية[43].

أهمية التسهيلات الائتمانية المصرفية لرجال الأعمال:

أخذت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لرجال الأعمال نحو التزايد بشكل ملموس، خاصة بعد أن تدرجت سلطة النقد الفلسطينية في تفعيل الودائع المتاحة للجهاز المصرفي بحيث يرتفع الحدّ الأدنى لهذه التسهيلات ليصل إلى 45% من جملة الودائع، مما يعني التزام المصارف بالسعي

لتقديم تيسيرات إضافية لرجال الأعمال، بمنحهم مزيداً من التسهيلات الائتمانية مقارنة بالسنوات السابقة. ومن ثم زيادة حجم الاستثمارات المحلية مما يسهم في إقامة المشاريع الجديدة أو تنشيط المشاريع القائمة. وهذا ينعكس بدوره على حركة المشتغلين والقدرة على استيعاب مزيد من الراغبين في العمل، فتتحسن فرص التشغيل وتقل معدلات البطالة.

إن هذه التسهيلات الائتمانية ستغطي حاجة من حاجات أصحاب المصانع وأصحاب المزارع، الذين لحق بهم الضرر جرَّاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وجرَّاء الانتهاكات المستمرة. غير أن التزام المصارف بهذه النسبة المتاحة كتسهيلات ائتمانية سوف يتفاوت بدوره فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، نظراً لأن الفرص الاستثمارية في الضفة الغربية تظل أفضل مما هو متاح أو هو سائد في قطاع غزة. ويبقى من المناسب توجيه مزيد من الاهتمام لتفعيل الفرص الاستثمارية التي يمكن أن يوفرها الجهاز المصرفي لقطاع غزة باعتباره الأكثر حاجة، مع منحه معاملات تفضيلية للتغلب على كثير من العقبات التي يعاني منها هذا النشاط الاستثماري.

ومما يعزز أعمال المؤسسات الإقراضية الاهتمام الذي توليه سلطة النقد الفلسطينية في مجال إعداد نظام ترخيص ورقابة المؤسسات المتخصصة، والذي يهدف للمحافظة على سلامة وفعالية أعمال هذه الشركات، وضمان إسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة[44]. ويوضح الجدول التالي حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية التي يقدمها الجهاز المصرفي وتوزيعها حسب الجهة المستفيدة لسنة 2010.

جدول 8/23: حجم التسهيلات الائتمانية المصرفية 2010 (بالمليون دولار)[45]

الأرباع السنوية	قطاع عام	قطاع خاص مقيم	قطاع خاص غير مقيم	المجموع
الربع الأول	870	1,663	54	**2,587**
الربع الثاني	825	1,713	51	**2,589**
الربع الثالث	885	1,845	53	**2,783**
الربع الرابع*	893	1,943	50	**2,886**

*أرقام الربع الرابع هي أرقاماً تقديرية استناداً إلى معدلات النمو فيما بين الربعين الأول والثالث 2010، أما رقم القطاع الخاص غير المقيم فهو متمم حسابي.

الحاجة لتوسيع نطاق عمل المؤسسات الإقراضية صغيرة الحجم:

تشكل المؤسسات الإقراضية صغيرة الحجم أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء. ولما كان القطاع الخاص يقوم بالشطر الأكبر من النشاط الإنتاجي القائم على مؤسسات صغيرة الحجم ذات رؤوس أموال منخفضة، ويعمل بها أعداد قليلة من العاملين فإن الحاجة إلى استثمارات تتناسب معها تشكل السمة السائدة والملائمة لهذه المنشآت، كذلك فهناك الكثير من

المشاريع الإنتاجية الفردية التي يعمل بها شخص واحد أو تلك المشاريع الأسرية التي تعمل بها المرأة بمفردها سواء داخل البيت أو خارجه.

ومن صور هذه المؤسسات الرائدة التي تقدم تمويلاً يتناسب مع المشاريع الفردية والمشاريع الصغيرة جداً "دائرة التمويل" التابعة لوكالة الغوث "الأونروا" في قطاع غزة، حيث نجحت سنة 2010 في توسيع خدماتها الإقراضية لتصل إلى 7.1 ملايين دولار، مقارنة مع 3.7 ملايين دولار خلال سنة 2009، أي بزيادة قدرها 92%؛ حيث استفاد منها 3,623 مقترضاً، أي بمعدل ألفي دولار في المتوسط لكل مقترض، مما يشكل زيادة في حجم القروض المقدمة بنحو 51% عند مقارنتها بسنة 2009، والتي بلغ عدد القروض الممنوحة خلالها 2,400 قرض[46].

ومن البوادر الإيجابية لهذا الإقراض التزام المقترضين بالسداد بحيث وصلت نسبة هذا الالتزام إلى 95%، مما يعني استفادة المقترضين من الأموال التي حصلوا عليها. ومن العوامل التي أسهمت في هذا الإنجاز قيام الدائرة بعقد دورات تدريبية للمقترضين بلغت نحو 79 دورة خلال سنة 2010، حيث استفاد منها 1,829 متدرباً. ولم تكن هذه الجهود التي تقوم بها دائرة التمويل جهوداً طارئة أو مستحدثة، بل إن نشاطها يعود إلى سنة 1995، حيث أمكن حتى نهاية سنة 2010 عقد 723 دورة، استفاد منها 15,872 متدرباً ومتدربة[47]. وبذلك تتضح أهمية التمويل صغير الحجم، إضافة إلى أهمية التدريب للعنصر البشري، كصورة مهمة من صور الاستثمار التي تساعد في صقل مهارة المتدربين، و تقديم المشورة المناسبة كلما لزم الأمر. مما يعني أهمية التوسع في أنشطة هذه المشاريع التي تتميز بقدرة مؤسسات الإقراض على التعامل معها بيسر وسهولة.

سادساً: الارتباط الاقتصادي بالدولة العبرية

تتعدد صور هذا الارتباط ولا تتوقف عند حدٍّ معين فهي تعكس العلاقة بين طرفين غير متكافئين يتحكم أحدهما في الآخر في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد جاء هذا الشكل من الارتباط استناداً إلى عدد من المعايير أو المؤشرات على النحو التالي:

1. إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في 1993/9/13:

تمّ توقيع هذا الإعلان في العاصمة الأمريكية واشنطن وبموجبه جرى تحديد فترة انتقالية تمهد لاحقاً للحلّ النهائي لجميع القضايا العالقة. وبعد مرور أكثر من 16 عاماً، لم يتم التوصل إلى نتائج حاسمة بشأن الموضوعات المؤجلة. وظلت الضفة والقطاع خاضعة للاحتلال سواء

بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم يتمكن الفلسطينيون حتى الآن من الحصول على حقهم في إقامة دولة مستقلة أو دولة قابلة للتعايش. ليس هذا فحسب بل إن الإسرائيليين ماضون في إقامة المستعمرات الجديدة والتوسع في المستعمرات القائمة مما جعل المفاوضات بين الجانبين تواجه طريقاً مسدوداً. وقد حرم ذلك الفلسطينيين من الكثير من حقوقهم الطبيعية في مجال استغلال مواردهم وحريتهم في إقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس المصالح والمنافع المتبادلة. وعليه فإن من صور التبعية لـ"إسرائيل" الحرمان من حرية القرار الاقتصادي الفلسطيني المستقل.

ومن الشواهد الحية على التبعية توجه السلطة الفلسطينية لإقامة منتجع سياحي في الأغوار تبلغ قيمته 2.1 مليار دولار، يشمل فنادق وشاليهات ومراكز تجارية ومستشفى تعليمياً ومراكز علاجية وأخرى بحثية، وغيرها من المنشآت، مما يتيح إيجاد فرص عمل للفلسطينين تقدر بنحو 50 ألف فرصة، وهو ما يعني أنه مشروع حيوي، يسهم في الانطلاق بالنمو الاقتصادي؛ إلا أن تنفيذ هذا المشروع يظل رهناً بالموافقة الإسرائيلية، مما يؤكد حالة التبعية والارتباط العضوي بـ"إسرائيل"[48].

وينطبق الأمر نفسه على مشروع "مدينة روابي" بالقرب من رام الله، وفي إطار المنطقة "أ" الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية بالكامل. فقد تقدمت السلطة لـ"إسرائيل" بطلب الحصول على ترخيص لشق طريق يصل إلى هذه المنطقة، التي ستقام عليها المدينة الجديدة المتوقع أن تتجاوز استثماراتها 700 مليون دولار، إلا أن تنفيذ هذا المشروع يظل رهناً بالقرار النهائي الإسرائيلي في هذا الشأن[49].

2. اتفاق باريس الاقتصادي:

جرى توقيع هذا الاتفاق بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في 1994/4/29. وبموجب هذا الاتفاق ينظر الطرفان إلى المجال الاقتصادي كأحد أركان العلاقات المتبادلة بينهما، ولتعزيز مصلحتهما في تحقيق "سلام عادل ودائم وشامل".

لقد عالج هذا الاتفاق العديد من المسائل الحيوية أبرزها ضرائب الاستيراد وسياسات الاستيراد، والقضايا النقدية والمالية والضرائب المباشرة، وغير المباشرة، والعمالة، والزراعة، والصناعة والسياحة ثم قضايا التأمين. أما من حيث التطبيق فإن هناك العديد من الجوانب السلبية التي تجعل الفلسطينيين لا يملكون حقّ اتخاذ القرار الاقتصادي المستقل، فهم مطالبون بالرجوع إلى السلطة الإسرائيلية في كل خطوة.

3. خضوع المعابر الحدودية للنفوذ الإسرائيلي:

ما زالت المعابر الحدودية التي تفصل بين الفلسطينيين والعالم الخارجي خاضعة للنفوذ الإسرائيلي، وهي قاصرة على المعابر الأرضية، مع حرمان الفلسطينيين من الموانئ البحرية والمطارات الجوية. وعليه فإن المنافذ أو الجسور التي تربط الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، ومن ثم بالعالم الخارجي بعيدة عن السيطرة الكاملة للفلسطينيين، بالرغم من انسحاب "إسرائيل" من منطقة أريحا التي تقع الجسور على حدودها.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالمعابر الفلسطينية التي تربط قطاع غزة، سواء بـ"إسرائيل" أم عبرها إلى الضفة الغربية أو بالعالم الخارجي فإنها خاضعة تماماً للنفوذ الإسرائيلي، باستثناء معبر رفح البري الذي يربط قطاع غزة مع مصر، ويقتصر العمل به على انتقال الأفراد.

أما مطار ياسر عرفات الدولي في أقصى جنوب شرق قطاع غزة، فقد جرى تدمير ممراته ومرافقه بالكامل، ولم يعد صالحاً للاستخدام منذ سنة 2006. وأما مشروع الميناء البحري الوحيد في قطاع غزة فقد عطلت "إسرائيل" تنفيذه ولم يرَ النور، باستثناء محاولات محدودة جداً قام بها المتضامنون من الهيئات الشعبية الدولية. وفيما يتعلق بالممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة فلم يجرِ العمل به سوى لفترة محدودة.

ويترتب على ما سبق أن انتظام حركة العمل في هذه المعابر والجسور يظل مرهوناً بما يتخذه الجانب الإسرائيلي من قرارات أو أوامر أو تعليمات، ويشمل ذلك حركة المبادلات وحركة الأفراد، مما يؤكد حالة الارتباط الكامل والعضوي بـ"إسرائيل".

4. تركز العلاقات التجارية الخارجية مع "إسرائيل":

ترتبط أراضي السلطة الفلسطينية بمبادلات تجارية متعددة ومتنوعة مع "إسرائيل"، نظراً لأن هذه المبادلات لا تخضع لقيود شديدة أسوة بالمبادلات مع بلدان العالم الخارجي. وأمام هذه الأوضاع فإن نسبة كبيرة من المبادلات الفلسطينية الخارجية تتمّ مع "إسرائيل" وتتركز في عمليات الاستيراد في المقام الأول، أما عمليات التصدير فما تزال محدودة للغاية. وبذلك يتضرر الاقتصاد الفلسطيني أشد الضرر من هذه السياسة التجارية، التي تجعل حركة المبادلات السلعية الدولية وكأنها في اتجاه واحد، أي في اتجاه الاستيراد الذي تكون غالبيته من "إسرائيل".

ويوضح الجدول التالي حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية في سنوات مختارة في الفترة 2000-2009، وهو يظهر مدى تحكُّم "إسرائيل" بهذه التجارة استيراداً وتصديراً.

جدول 8/24: حجم التجارة الخارجية للسلطة الفلسطينية لسنوات مختارة (بالمليون دولار)[50]

السنة	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
إجمالي الصادرات السلعية	**400.9**	**240.9**	**312.7**	**366.7**	**513**	**558.4**	**518.4**
– مجموع الصادرات السلعية من الضفة الغربية	323	208.1	272.8	332.8	490.7	558.4	(...)
– مجموع الصادرات السلعية من قطاع غزة	78	32.7	35	33.9	22.3	(...)	(...)
إجمالي الواردات السلعية	**2,382.8**	**1,515.6**	**2,373.2**	**2,758.7**	**3,284**	**3,466.2**	**3,600.8**
مجموع الواردات السلعية من "إسرائيل"	**1,739**	**1,117**	**1,747.9**	**2,002.2**	**2,442.8**	**2,794.8**	**2,651.1**
مجموع الصادرات السلعية إلى "إسرائيل"	**370**	**216**	**281.1**	**326.6**	**455.2**	**499.4**	**453.5**

ملاحظة: الأرقام الواردة هي أرقام مدورة لأقرب رقم عشري (مئة ألف دولار).

كما يظهر الجدول التالي حجم التبادل التجاري للضفة والقطاع مع دول مختارة خلال الفترة 2008-2009، ويكشف الجدول ضُعف التبادل التجاري مع الدول العربية مقارنة بعدد من الدول الإسلامية والأجنبية مثل الصين وتركيا وألمانيا وكوريا الجنوبية.

جدول 8/25: الصادرات والواردات وحجم التبادل التجاري للضفة والقطاع مع دول مختارة 2008-2009 (بالألف دولار)[51]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2009	2008	2009	2008	2009	2008
الأردن	76,977	81,248	28,855	34,122	48,122	47,126
مصر	38,214	23,245	2,891	984	35,323	22,261
الإمارات العربية المتحدة	7,629	6,481	3,099	3,710	4,530	2,771
المملكة العربية السعودية	7,155	5,799	4,168	3,568	2,987	2,231
باقي الدول العربية	12,331	4,151	11,318	3,449	1,013	702
"إسرائيل"	3,104,623	3,294,252	453,494	499,423	2,651,129	2,794,829
الصين	157,828	121,064	12	47	157,816	121,017
تركيا	113,862	66,417	53	567	113,809	65,850
ألمانيا	97,380	61,738	94	203	97,286	61,535
كوريا الجنوبية	50,563	26,333	51	(...)	50,512	26,333
الولايات المتحدة الأمريكية	46,473	36,702	6,132	3,559	40,341	33,143
إيطاليا	42,584	33,638	2,224	2,162	40,360	31,476
فرنسا	39,084	27,741	358	1,252	38,726	26,489
إسبانيا	33,488	22,486	0	24	33,488	22,462
سويسرا	23,227	13,697	173	117	23,054	13,580
بريطانيا	21,882	18,907	710	2,967	21,172	15,940
اليابان	19,172	16,330	460	193	18,712	16,137
البرازيل	15,741	18,036	(...)	(...)	15,741	18,036
باقي دول العالم	210,927	146,349	4,263	2,099	206,664	144,250
المجموع	**4,119,140**	**4,024,614**	**518,355**	**558,446**	**3,600,785**	**3,466,168**

ملاحظة: لم يوفر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أرقاماً محددة حول الصادرات الفلسطينية إلى البرازيل خلال سنتي 2008 و2009، وإلى كوريا الجنوبية خلال سنة 2008، وقام باحتساب المجموع على أساس أن حجم الصادرات الفلسطينية إليها كان صفراً.

الصادرات الفلسطينية إلى دول مختارة 2009 (بالألف دولار)

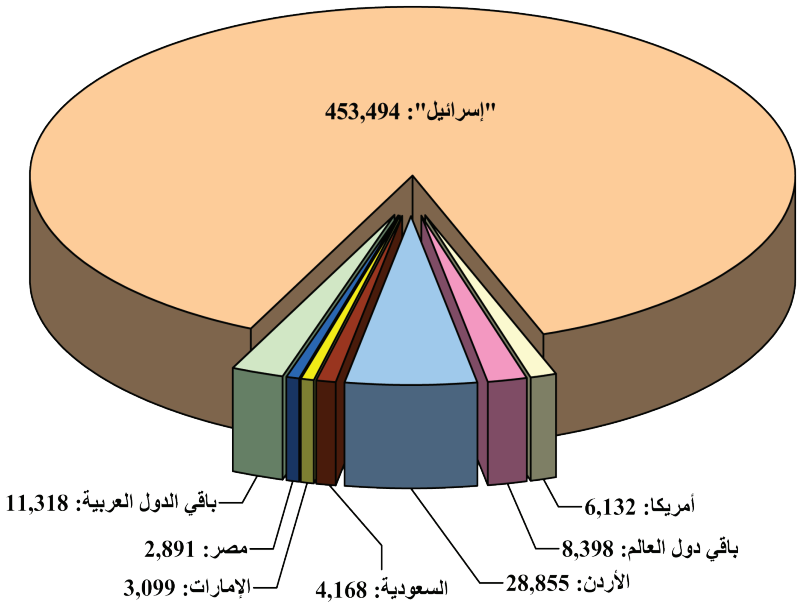

الواردات الفلسطينية من دول مختارة 2009 (بالألف دولار)

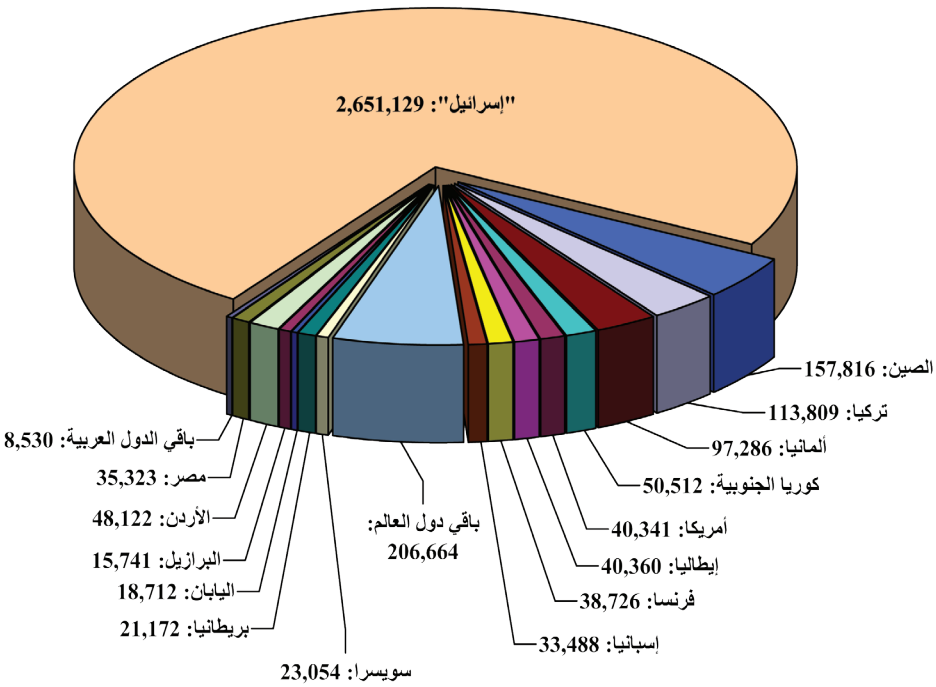

حجم التبادل التجاري الفلسطيني مع دول مختارة 2009 (بالألف دولار)

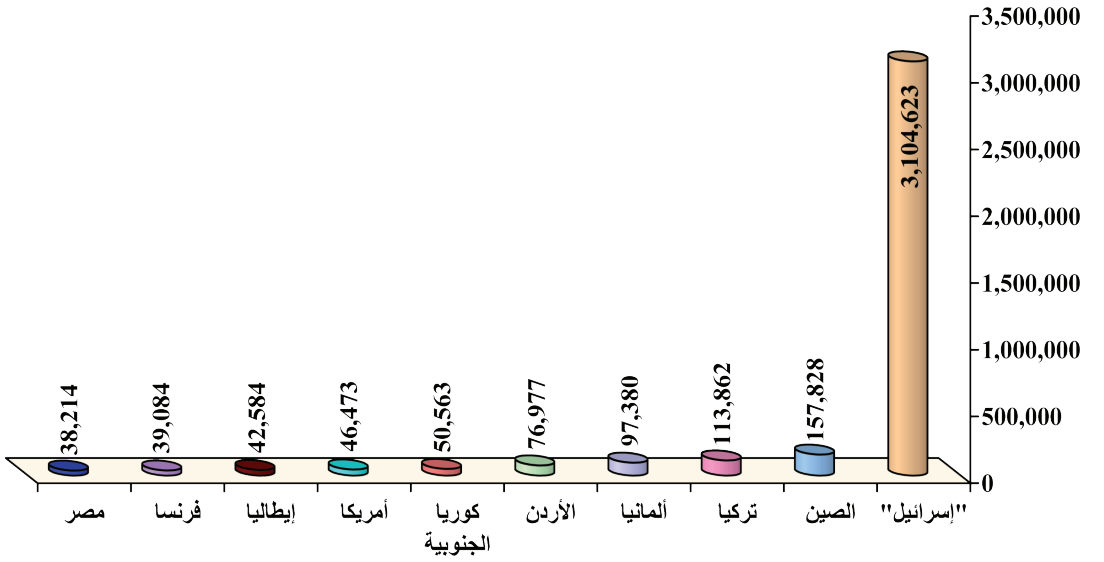

سابعاً: المساعدات الأجنبية وتوجهاتها

تتعدد أشكال المساعدات الأجنبية التي ترد إلى أراضي السلطة الفلسطينية لتخدم أغراضاً متنوعة، خدمة للاقتصاد الفلسطيني، ودعماً للحالات الإنسانية، وتعزيزاً لموقف السلطة الفلسطينية. ومن أبرز هذه الأشكال: أموال الدول المانحة، وأنشطة المنظمات الدولية، والمنح التي ترد عبر القوافل والمتضامنين، والمنح المقدمة لمؤسسات المجتمع المدني. وسوف نتناول هذه الأشكال كالآتي:

1. أموال الدول المانحة:

تأتي هذه الأموال كالتزام من الدول المانحة مقدمة للسلطة الفلسطينية تمكيناً لها من القيام بالأنشطة الرئيسية التي تضطلع بأدائها، وترتقي بمؤسساتها حتى قيام الدولة المستقلة. وتأتي هذه الأموال ضمن آلية منظمة تسمح بتجميع هذه الأموال ثم إعادة ضخها لمالية السلطة الفلسطينية.

ويلاحظ استمرار تدفق أموال المساعدات كاستجابة لاحتياجات السلطة الفلسطينية التي تتقدم بها من حين لآخر. كذلك فإن خبراء صندوق النقد الدولي يقومون بإعداد تقاريرهم حول أداء الاقتصاد الكلي والمالية العامة[52]. ويعكس الجدول التالي تطور هذه المساعدات عبر الفترة المحققة 2008-2010، والفترة المتوقعة 2011-2013.

جدول 8/26: تطور حجم التمويل الخارجي الذي تقدمه الدول المانحة للنفقات الجارية والنفقات التطويرية للسلطة الفلسطينية 2008-2013 (بالمليون دولار)[53]

البيان	فعلي			موازنة*	توقعات		
	2008	2009	2010	2010	2011	2012	2013
التمويل الخارجي للنفقات الجارية	1,763	1,355	1,146	1,243	967	881	501
التمويل الخارجي للنفقات التطويرية	215	47	131	670	500	873	1,095
المجموع	1,978	1,402	1,277	1,913	1,467	1,754	1,596

*يلاحظ وجود فوارق جوهرية بين موازنة 2010 وتوقعاتها عن السنة نفسها ناشئة عن الفروق في النفقات التطويرية التي تمول من الدول المانحة.

يتضح من الجدول السابق أن هذا التمويل قد بلغ 1,978 مليون دولار سنة 2008، ثم اتجهت هذه المنح نحو التناقص لتصل إلى 1,402 مليون دولار سنة 2009، أي بنقص قدره 576 مليون دولار وبمعدل نمو سالب 29.1%. ثمّ هبط من جديد سنة 2010 ليصل إلى 1,277 مليون دولار، وبمعدل نمو سالب مقداره 8.9%. مع توقع اتجاهه نحو العودة للارتفاع من جديد بدءاً من سنة 2011 ليصل إلى 1,596 مليون دولار سنة 2013، مع بقائه عند مستوى أقل مقارنة بما كان سائداً سنة 2008. وبناء عليه فهناك اتجاه عام نحو خفض أموال الدول المانحة، ومن المتوقع أن يشكل هذا الخفض معدل نمو سالب قدره 4.2% سنوياً عبر الفترة 2008-2013. ويلاحظ كذلك أن هذه النفقات تتجه لتمويل مسارين رئيسيين هما النفقات الجارية والنفقات التطويرية.

ففيما يتعلق بالمساعدات الموجهة إلى النفقات الجارية فإنها ستتجه نحو الانخفاض بشكل ملحوظ بحيث أنها ستنخفض من 1,763 مليون دولار إلى 501 مليون دولار في الفترة 2008-2013، أي بانخفاض قدره 1,262 مليون دولار وبنسبة إجمالية قدرها 71.6% وبمعدل نمو سنوي سالب يبلغ 22.2%.

كما يلاحظ أنه مقابل خفض حجم المساعدات الخارجية، فلن يشكل حجمها الإجمالي سنة 2013 إلا 80.7% مما كان عليه سنة 2008، ولن يشكل القسم المخصص لتمويل النفقات الجارية سنة 2013 إلا 28.4% مما كان عليه سنة 2008. وبالمقابل فإن التمويل الخارجي للنفقات التطويرية سنة 2013 سيشكل 509% مما كان عليه سنة 2008. وهذا يعني أنه ثمة تبدل هيكلي بالغ الأهمية، وهو إحداث خفض إجمالي، ولكن بالتزامن مع زيادة هائلة فيما يُخصص للنفقات التطويرية على حساب النفقات الجارية.

ويُفترض أن يأتي ذلك في إطار خطة الإصلاح التي تعتمدها السلطة الوطنية الفلسطينية، بشكل يتوافق مع اتجاه رفع كفاءة القطاع العام، إلا أن نجاح هذه الخطوة يتوقف على اتخاذ إجراءات جريئة، نحو القيام بإصلاح شامل في نظام الخدمة العامة لخفض مخصصات الأجور من جهة، وتحسين كفاءة القطاع العام من جهة أخرى[54].

إن واقعية هذه الخطة مرهونةٌ بالتشخيص الدقيق للمشاكل، والحصر الدقيق للموارد الاقتصادية المتاحة؛ ومن ثَمّ وضع البرامج الملائمة، والعمل بجدية كاملة لاستغلال هذه الموارد، لتحقيق ما تسعى إليه السلطة الوطنية من أهداف. ثمّ إن نجاح خطة الإصلاح يتوقف على تمكين القطاع الخاص من مزاولة أنشطته، في ظلّ ظروف مواتية؛ وهذا يسمح باستغلال الطاقات المتاحة، وتوظيف عدد كبير من المتعطلين في الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، مما يقلل من التكدس البشري في الوظائف الحكومية، كما يقلل من الأعباء المالية للنفقات العامة الموجهة للأجور. كما أن نجاح الخطة مرهونٌ أيضاً بعدم تغيّر الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بشكل سلبي، وخصوصاً نتيجة تدخلات وإجراءات إسرائيلية محتملة، ضدّ المصالحة الفلسطينية، وضدّ حركات المقاومة، أو للضغط على الطرف الفلسطيني بأي شكل من الأشكال.

ومن جهة أخرى، فإن الخطة تحاول التكيّف مع سياسة تتخذها الدول المانحة وتتجه نحو تحسين الأداء الحكومي المالي في مجال زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، ومن ثمّ تقليص عجز الموازنة العامة بشكل ملحوظ، مع إعطاء أهمية كبيرة نحو النفقات الحكومية التطويرية التي تمثل حاجة ملحة من حاجات المجتمع الرأسمالية.

ويستدل من التطورات السابقة على أن خطة الإصلاح التي تنتهجها السلطة الفلسطينية في مجال كل من النفقات العامة والإيرادات العامة ستأخذ سبيلها نحو زيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية لتحل محل الدعم الخارجي، ومن ثم التوجه نحو تقليصه إلى أدنى مستوى ممكن. وتستجيب هذه السياسة لمشورة صندوق النقد الدولي المتمثلة في ضرورة استمرار السلطة الفلسطينية في تنفيذ تدابير موفرة للتكاليف وترتيب أولوياتها لمواجهة نقص المساعدات، بما في ذلك إرجاء المشاريع ذات الأولوية الأقل[55].

أما فيما يتعلق بتفصيلات الجهات والدول المانحة خلال سنة 2010، فقد تصدرتها الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ مقداره 374.6 مليون دولار، ثم البنك الدولي بمبلغ 285.3 مليون دولار، تليه الولايات المتحدة بمبلغ 222.9 مليون دولار، ثم المملكة العربية السعودية بمبلغ 143.7 مليون دولار. ويظهر الجدول التالي التمويل الخارجي للسلطة الفلسطينية خلال سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.

جدول 8/27: مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2009-2010 (بالمليون دولار)[56]

الجهة المانحة	2010	2009
تمويل الدول العربية	**230.8**	**461.6**
المملكة العربية السعودية	143.7	241.1
الإمارات العربية المتحدة	42.9	173.9
الجزائر	26.3	26
قطر	9.8	(...)
مصر	8.1	17.8
عُمان	(...)	2.9
تمويل المجتمع الدولي	**908.6**	**893.3**
الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE)	374.6	433.2
البنك الدولي	285.3	135.1
الولايات المتحدة الأمريكية	222.9	273.2
فرنسا	15.9	27.7
الهند	9.9	10.1
تركيا	(...)	10.3
اليونان	(...)	2.7
منح لوزارة الشؤون الاجتماعية	(...)	1.1
منح قديمة لصالح الوزارات	**8.1**	**(...)**
التمويل التطويري	**130.5**	**46.8**
المجموع	***1,278**	**1,401.7**

* بحسب أرقام وزارة المالية في السلطة الفلسطينية فإن مجموع التمويل الخارجي بلغ 1,277 مليون دولار، غير أن الأرقام التي وفّرتها الوزارة تشير إلى أن المجموع هو 1,278 مليون دولار. ولعل سبب الاختلاف يعود إلى عملية تدوير للأرقام التفصيلية.

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2010 (بالمليون دولار)

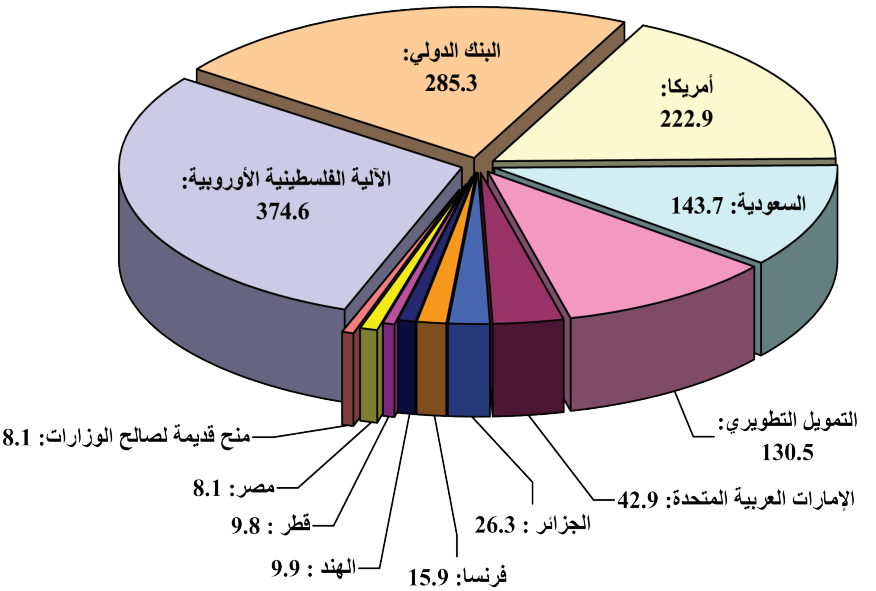

2. المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية:

هناك العديد من المنظمات الدولية التي تزاول أنشطتها في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، وتقوم بتقديم خدماتها ومساعداتها في إطار أنشطتها المعتادة كمنظمات دولية منبثقة عن الأمم المتحدة أو مستقلة عنها. وهي تسعى لتكثيف أنشطتها وخاصة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة شتاء 2008، وتضطر هذه المنظمات لاستنهاض همم المتبرعين والداعمين، وتوجيه مناشدات للمجتمع الدولي من حين لآخر لتوفير الأموال الضرورية.

وفي هذا الإطار فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) كان قد وجه مناشدات دولية لجمع نحو 664.47 مليون دولار لتغطية الاحتياجات الملحة خلال سنة 2010[57]، ثم قام هذا المكتب بإطلاق عملية المناشدة المالية الموحدة لسنة 2011 لتصل قيمتها إلى نحو 575 مليون دولار، وذلك من منطلق الاحتياجات الإغاثية العاجلة[58].

أما الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإنها قد أنفقت في سنة 2010 بمفردها 400 مليون دولار في الضفة والقطاع. وبلغ مجموع ما قدمته خلال الـ 17 عاماً الماضية 700 مليون دولار. وتأتي هذه النفقات لتمويل مشاريع البنية التحتية، سواء من خلال التعاون المباشر مع الوزارات الحكومية أم غيرها من الجهات[59]. ولا توجد إحصائيات دقيقة تبين حجم توزيع هذه الأموال، على كل من الضفة والقطاع؛ غير أنه على ما يظهر، فإن معظم هذه الأموال، إن لم يكن كلها، قد صرفت في الضفة الغربية؛ وذلك بسبب السياسات الأمريكية المعروفة في محاصرة القطاع.

ومن المؤسسات الدولية المهمة التي تعمل على رعاية أحوال اللاجئين الفلسطينيين وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تقدم معونات غذائية لنحو 80% من هؤلاء اللاجئين؛ هذا بخلاف برامجها الواسعة في مجالات التعليم والصحة وغيرها. إضافة إلى برنامج الغذاء العالمي World Food Programme (WFP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) ومؤسسة الإسكان التعاوني Cooperative Housing Foundation (CHF) وغيرهم.

ومن الجدير بالذكر أن هناك العديد من المنظمات والجمعيات العربية والإسلامية النشطة في مجال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني مثل ائتلاف الخير، والصندوق الفلسطيني للإغاثة والتنمية "انتربال"، ولجنة فلسطين في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومؤسسة القدس الدولية، ومنتدى رجال الأعمال الفلسطيني، وهيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات IHH التركية، وغيرها.

3. الأعمال الإغاثية وقوافل الدعم الخارجي:

لقد أسهمت القوافل الإغاثية التي تأتي في إطار المؤازرة الشعبية والمساندة المادية والمعنوية في التخفيف من حالة الحصار والمعاناة التي يحياها الفلسطينيون، وخاصة في قطاع غزة، والتي تسعى لتوفير قدر من احتياجات السكان الصحية والمعدات الطبية والأدوية الحيوية وسيارات الإسعاف، إضافة إلى خدمات علاجية تقوم بها الوفود الطبية، كإجراء العمليات الجراحية النادرة والمعقدة، الأمر الذي ينم عن ضخامة الحالات الصحية الحرجة بين مختلف الأعمار وبشتى أنواع الأمراض، في ظلّ عجز الإمكانات المتاحة عن تقديم هذه الخدمات للمرضى، مع صعوبة إجراءات نقلهم للعلاج في الخارج بسبب التكلفة الباهظة وصعوبات السفر.

ففي 2010/10/21، وصلت قافلة "شريان الحياة 5"، التي يقودها النائب البريطاني السابق جورج جالاوي، إلى قطاع غزة المحاصر عبر معبر رفح الحدودي، وتضم القافلة نحو 342 من المتضامنين جاؤوا من ثلاثين دولة، و137 شاحنة محملة بأدوية وأجهزة ومستلزمات طبية ومدرسية ومواد إغاثية وغذائية بقيمة خمسة ملايين دولار[60].

وفي 2010/11/8، سيرت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، قافلة مساعدات إلى قطاع غزة تضم 35 شاحنة من المواد الطبية والغذائية. كما دخلت إلى قطاع غزة في 2010/11/25، قافلة "طريق الأمل" الأوروبية، التي تضم 45 متضامناً من بريطانيا وإيرلندا وفرنسا وإسبانيا ونيوزيلندا والأرجنتين، إلى جانب 30 سيارة إسعاف، إضافة إلى 95 طناً من المساعدات والأدوية والمواد التعليمية. وفي 2010/11/27، وصل وفد يضم عدداً من النواب في البرلمان الأوروبي إلى قطاع غزة[61].

وسيرت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية في 2011/1/13، قافلة مساعدات إلى قطاع غزة مكونة من خمس شاحنات، تحمل 76 طناً من المواد التموينية والغذائية. وفي 2011/1/13، وصلت إلى قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي قافلة المساعدات الليبية "القدس 5"، محملة بـ 80 طناً من الأدوية والمستلزمات الطبية، و20 شاحنة تحمل ألفي طن من حليب الأطفال واحتياجات المعاقين والمواد التموينية والبطانيات والخيام. كما دخلت في اليوم نفسه القافلة الإنسانية "آسيا 1" التي تمثل 135 مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، وتضم عشرات المتضامنين من 20 دولة آسيوية، وأربع سيارات إسعاف، وثماني شاحنات تحمل ألف طن من المساعدات الطبية والملابس وحليب الأطفال، ومعدات لذوي الاحتياجات الخاصة والجرحى المحاصرين في قطاع غزة[62].

ولما كانت مثل هذه الإعانات تلبي الاحتياجات الغذائية الطارئة فقط، فإنها في الوقت نفسه لا تستجيب للاحتياجات المستقبلية بأبعادها الزمنية متوسطة الأجل وطويلة الأجل.

4. مؤسسات المجتمع المدني:

هناك أعداد كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني تعمل في أرجاء الضفة والقطاع، وتعمل في مجالات خدماتية شتى كالإغاثة الزراعية، والإغاثة الطبية، والنشاط الشبابي، وتمكين المرأة، ورعاية الأطفال والمعاقين، وغيرها. وهي مؤسسات غير ربحية تحصل على تمويلها غالباً من الدعم الخارجي، وتلبي جزءاً من احتياجات المجتمع المدني، ويأتي عملها مكملاً للنشاطين العام والخاص، ولا تتوفر بيانات حول حجم الدعم المالي السنوي الذي تحصل عليه.

ثامناً: إدارة السلطة والحكومة للوضع الاقتصادي:

1. الانقسام الفلسطيني:

أدى الانقسام الفلسطيني في حزيران/ يونيو 2007 إلى قيام حكومتين منفصلتين، إحداهما في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة. واستناداً إلى القبول العربي والدولي الذي تتمتع به السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فإنها تعمل على بسط صلاحياتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في مجال التخصيصات المالية للموازنة العامة، باعتبارها تتلقى الدعم المالي من الدول المانحة.

وتسعى كل من الحكومتين للقيام بالمهام الموكلة إليها بموجب الأنظمة والتشريعات المعمول بها غير أن هذه الجهود تنجح في مجالات معينة وتتعثر في مجالات أخرى. ويعدّ الانقسام الفلسطيني أحد أبرز المظاهر السلبية التي تحرم الاقتصاد الفلسطيني من عناصر القوة التي يتمتع بها.

2. مزاولة المهام المالية والإدارية في إطار الموازنات العامة السنوية وخطط الإصلاح:

يجري كل عام إعداد وتحضير الموازنات السنوية العامة استناداً إلى الأنظمة المالية بحيث يتم هذا الإعداد مسبقاً قبل بداية تنفيذها من كل عام، من أجل تمكين الوزارات والهيئات الحكومية ممارسة صلاحياتها في تحصيل الأموال وإنفاقها بعد اعتماد الموازنات السنوية.

وقد لوحظ أن إعداد الموازنة يتم متأخراً عن موعده المعتاد ففي حكومة رام الله جرى إصدار المرسوم الرئاسي المتضمن إعداد موازنة 2010 يوم 2010/3/29[63]؛ أي أن إقرار هذه الموازنة جاء متأخراً لفترة زمنية قدرها ثلاثة أشهر، مما يعني أن الجهات الحكومية قد باشرت صلاحياتها المالية على مدى ثلاثة شهور كاملة دون اعتماد لمخصصاتها. بينما تمّ اعتماد موازنة الحكومة المقالة في قطاع غزة لسنة 2010 بتاريخ 2009/12/31[64].

3. الرقابة على جودة السلع وأسعارها في الأسواق:

تبدي السلطات الحكومية اهتماماً متزايداً تجاه رقابة أسعار السلع، ومدى توفرها في الأسواق ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية. ويتم ذلك من خلال حملات منظمة ومفاجئة تقوم بها الهيئات الحكومية المعنية كوزارة الاقتصاد المهتمة بحماية المستهلك، ووزارة الصحة، والبلديات والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية وغيرها، حيث تقوم بجهود مشتركة أحيانا وبجهود متفرقة أحياناً أخرى.

وتسعى هذه الجهات إلى تطبيق الأنظمة والتشريعات في مجال منع تهريب السلع والتحقق من صلاحيات السلع المعروضة في الأسواق لأغراض الاستهلاك الآدمي وكذلك السلع المخزنة. حيث نجحت السلطات المختصة في ضبط كميات كبيرة من السلع الفاسدة وغير المطابقة للمواصفات وبخاصة السلع الغذائية بأنواعها المختلفة والدخان والأدوية والمحروقات وغيرها، مع التخلص من السلع غير الصالحة للاستخدام وإحالة المخالفين للقضاء، حيث لوحظ أن عدداً من التجار يقوم بتخزين هذه السلع لأغراض إعادة بيعها بأسعار مرتفعة، ومع طول فترة التخزين فإن هذه السلع تصبح عرضة للتلف، ومع ذلك فإن بعض التجار يتحايلون في بيعها للمستهلكين.

4. عدم إيجاد بديل للفلسطينيين العاملين داخل "إسرائيل" والمستعمرات:

يعود اضطرار الفلسطينيين للعمل بالمستعمرات و"إسرائيل" إلى سنوات الاحتلال الأولى، إذ كانت "إسرائيل" قد عزلت الضفة والقطاع عن العالم الخارجي وجعلت علاقة الفلسطينيين بالخارج محدودة، مع تركيز معاملاتهم مع "إسرائيل" في صورة علاقة تبعية. وقد اتخذت "إسرائيل" كثيراً من القرارات والتشريعات التي تحقق هذه الغاية، مع شلّ حركة النشاط الزراعي والصناعي على

وجه التحديد، وإحلال المحاصيل الزراعية والمنتجات الإسرائيلية في الأسواق الفلسطينية بديلاً عن المنتجات الوطنية. مما جعل المؤسسات الصناعية والمشاريع الزراعية تستغني عن أعداد كبيرة من المشتغلين، مع تشجيع العمل الفلسطيني في "إسرائيل".

وهكذا تدفق عشرات الآلاف من المشتغلين الفلسطينيين نحو الأراضي الإسرائيلية، وكانت مستويات الأجور التي يحصلون عليها مرتفعة جداً بالمقارنة بمستويات الأجور المحلية، مما شجع أعداداً كبيرة من الفلسطينيين للعمل داخل "إسرائيل" ونبذ العمل داخل الضفة والقطاع. واستمر هذا الوضع حتى سنة 2000 أي مع قيام انتفاضة الأقصى التي قلصت "إسرائيل" بموجبها أعداد العمال الفلسطينيين المتجهين إليها أو العاملين في المستعمرات، مع التوقف التام عن دخول عمال قطاع غزة، واقتصاره على عمال الضفة الغربية. ويبلغ هؤلاء العاملين نحو 78,800 عاملٍ وذلك في الربع الرابع لسنة 2010.

أسهمت إجراءات الاحتلال في ازدياد البطالة، بل إن جزءاً لا يستهان به من العمال الفلسطينيين يعملون داخل المستعمرات الإسرائيلية، التي تعدّ من وجهة نظر القانون الدولي أعمالاً غير مشروعة، ولا يلتزم المجتمع الدولي بتداول منتجاتها أو إضفاء أية صفة شرعية لها. ومع ذلك فإن انحسار فرص العمل أمام الفلسطينيين جعلهم مضطرين لقبول العمل بهذه المستعمرات، مع غض الطرف من جانب السلطة الفلسطينية في رام الله على هذا المسلك، بالرغم من اتخاذ قرارات بمقاطعة منتجات الاستيطان الإسرائيلي.

وفي إطار تنفيذ القرار المتعلق بوقف إدخال منتجات الاستيطان إلى الضفة والقطاع[65]، فقد طلبت وزارة الاقتصاد الوطني في رام الله من عمال المستعمرات التوقف عن أعمالهم بنهاية سنة 2010، علماً بأن عددهم يبلغ نحو 25 ألف مشتغل. وفي الوقت نفسه يشير وزير العمل الفلسطيني إلى عدم وجود قانون أو تشريع يمنع هؤلاء المشتغلين من العمل في المستعمرات. ومع عجز السلطة الفلسطينية عن تقديم بديل لهؤلاء العمال، فإما إنهم سيستمرون في العمل في المستعمرات أو ينضمون إلى قوائم المتعطلين[66].

5. تشكيل هيئة مكافحة الفساد وبدء مزاولة أعمالها:

جرى مؤخراً تحريك ملفات الفساد التي مضى عليها قرابة أربع سنوات، مع إحالة قضاياها إلى هيئة مكافحة الفساد التي جرى تأسيسها في الضفة الغربية في 2010/6/20 بقرار من الرئيس محمود عباس. وقد حلّت هذه الهيئة مكان هيئة مكافحة الكسب غير المشروع[67]. وكان النائب العام أحمد المغني قد أعلن إحالة 80 ملفاً من ملفات الفساد بعضها لشخصيات مسؤولة في السلطة الفلسطينية، وأتت هذه الخطوة بالرغم من العقبات العديدة التي تواجه العمل في قضايا الفساد، وأبرزها إقامة عدد من المتهمين في الخارج[68].

تاسعاً: الحصار وانعكاسات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الوضع الاقتصادي

يتخذ الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني صوراً شتى من خلال التحكم التام في حركة المعابر والمنافذ الحدودية. فحركة هذه المعابر تخضع لقيود وعقبات من الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يؤثر على انسياب السلع وحرية تداولها، كما يعوق حركة الأنشطة التي يقوم بها رجال الأعمال، مما يحد من العمل الاستثماري للقطاع الخاص ويجعله عند حده الأدنى، بالرغم مما يتم بذله من جهود من جانب السلطة الفلسطينية[69]. هذا بجانب العراقيل الداخلية بين المحافظات الشمالية ومدنها وقراها ممثلة في الحواجز الثابتة والمتنقلة، والتي تعرقل حركة الأفراد والمبادلات، مما يزيد من خسائر المنتجين وأعباء المستهلكين. ومن صور الحصار الراهنة:

1. القيود المشددة على الحركتين التجارية والاقتصادية في الخليل:

يعيش المواطنون في مدينة الخليل في الضفة الغربية ظروفاً معيشية صعبة تتضاعف أشكالها وتتنوع صورها، بحسب اختلاف المعوقات التي يضعها الاحتلال إذ وصلت إلى 122 معوِّقاً، وفقاً لاستطلاع بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل Temporary International Presence in Hebron (TIPH) بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا). فهناك سيطرة إسرائيلية على مساحة تقدر بنحو 4.2 كيلو متر مربع فيما يسمى بـ"اتش اثنان" H2. إضافة إلى حواجز تامة وأخرى جزئية، وحواجز طرق، وسدود ترابية، وجدران إسمنتية، وأسيجة وبوابات معدنية وحديدية، إضافة إلى إغلاق كافة الطرق التجارية المؤدية إلى المستعمرات الإسرائيلية في تلك المنطقة، علماً بأن غالبية هذه المعيقات أنشئت منذ سنة 2000. ولقد كان لهذه المعيقات تداعيات كثيرة، كإخلاء قرابة ألف منزل من منازل السكان العرب، وإغلاق أكثر من 1,800 مشروع تجاري؛ مع ملاحظة أنه تمّ إغلاق حوالي 650 محلاً تجارياً ودكاناً بأوامر عسكرية خلال سنة 2010، هذا بجانب تدني الحركة السياحية وحركة الزوار[70].

2. استمرار الحصار الاقتصادي على قطاع غزة على الرغم من تخفيفه جزئياً:

يستمر الحصار في قطاع غزة منذ سنة 2007، مع الإبقاء على تشغيل المعابر جزئياً، وفي حدود الأصناف المسموح بها فقط. حيث تحرص "إسرائيل" على حرمان الاقتصاد الفلسطيني من مقومات نموه، ومن فرص تشغيل موارده وطاقاته، مع الإبقاء على الحالة التي تسمح باستمرار الحياة في إطارها الإنساني عند حدها الأدنى، وهو ما أكدته الوثائق الرسمية التي تمّ نشرها، ومن شأن ذلك جعل النمو الاقتصادي محدوداً وغير متوازن، واعتماده بشكل كبير على النشاط الخدماتي غير المستقر.

3. الاتجاه نحو حصر معابر قطاع غزة في معبر وحيد:

قررت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في 2011/3/2 إغلاق معبر المنطار التجاري "كارني" شرقي مدينة غزة بشكل نهائي؛ وهو معبرٌ مخصصٌ للقمح والحبوب والأعلاف والحصمة، على أن يتم تحويل نشاط هذا المعبر إلى الجنوب الشرقي من قطاع غزة أي إلى "كرم أبو سالم"، الذي ترد عبره في الوقت الحاضر مختلف أصناف السلع.

إن هذا الإجراء في تقليص عدد المعابر هو استمرار لسياسة إسرائيلية قديمة، ففي شهر حزيران/ يونيو 2007 جرى تقليص العمل بمعبر المنطار التجاري ليقتصر العمل به على مدى يومين أسبوعياً لإدخال القمح والأعلاف فقط. وأما في 2008/9/12 فقد جرى إغلاق معبر صوفا جنوب شرق القطاع بالكامل، والذي كان مخصصاً لنقل الحصمة. وأما في 2010/1/1 فقد جرى إغلاق معبر الشجاعية "ناحال عوز"، الذي كان مخصصاً لتزويد القطاع بمشتقات الوقود. أي أنه قد جرى إغلاق ثلاثة معابر من أصل أربعة منذ منتصف 2007 وحتى بداية 2011.

وتأتي هذه التطورات ضمن إطار ممنهج لحصر حركة تداول السلع في معبر وحيد، وهو معبر معرض للتكدس والاختناقات، وقد يتعرض للإغلاق الجزئي أو التام تحت أية ذرائع أمنية. وكانت قوات الاحتلال قد ألغت القسم الخاص بمرور البضائع من معبري بيت حانون "إيريز" ومعبر رفح البري، بعد أشهر معدودة من اندلاع الانتفاضة في أواخر سنة 2000[71].

4. الشريط الحدودي العازل على امتداد حدود قطاع غزة مع "إسرائيل":

إن من صور الحصار الإسرائيلي إقامة شريط حدودي عازل على امتداد حدود قطاع غزة مع "إسرائيل" من الشمال والشرق، يصل عرضه إلى 1,500 متر، بحيث تشكل هذه الأراضي نحو 35% من أراضي غزة الزراعية الخصبة. مما يجعل هذه المناطق محظورة على حركة الفلسطينيين في أراضيهم التي تعدّ من أهم الأراضي الزراعية ، كما تشكل أهم مصدر دخل لقطاع كبير من المزارعين. وعليه فإن السماح ببدء تصدير الخضراوات إلى خارج قطاع غزة، على سبيل المثال، لن يحقق الفائدة المرجوة للمزارعين غير القادرين أصلاً على الوصول إلى أراضيهم الزراعية[72].

5. استمرار تدهور الأوضاع المعيشية كنتيجة للحصار الاقتصادي:

سادت أجواء التدهور المعيشي في قطاع غزة خلال سنة 2010 في نواحٍ عديدة، بالرغم من تحقق نمو اقتصادي محدود. وقد جاء هذا التدهور كمحصلة لضعف النمو المشار إليه، وتردي حالة البنية التحتية، والجمود النسبي في الترميم وإعادة الإعمار. بحيث انعكس ذلك على تدني مستوى الدخل لدى طوائف عريضة من المجتمع واستمرار انتشار حالة الفقر، مما استلزم استمرار الأعمال الإغاثية لنحو 80% من مجموع السكان الفلسطينيين في غزة، باعتبارهم يعيشون في حالة من العوز والفقر الشديد. ومن صور هذا التدهور:

أ. تدهور الموارد المائية:

تعدّ الاحتياجات المائية على المستوى الآدمي في الضفة والقطاع دون الحد الأدنى المطلوب كماً وكيفاً. فنحو 60% من السكان لا تتوفر لهم الإمدادات المائية إلا كل بضعة أيام، ولساعات محدودة في اليوم الواحد، مما يجعل ما يرد إليهم من المياه شحيحاً، وهذه المياه غير صالحة للشرب سواء من حيث التلوث أم من حيث ارتفاع نسبة الأملاح والنترات، كما يؤكد الخبراء والمختصون. وتقتصر المياه الصالحة للشرب في حدود 10% فقط من جملة الاحتياجات.

ويأتي ذلك في ظلّ انخفاض منسوب الخزان الجوفي على امتداد قطاع غزة، خاصة وأن "إسرائيل" كانت قد عمدت إلى حفر الآبار في أراضي المستعمرات التي أقامتها على مساحات كبيرة من الأراضي الحكومية في قطاع غزة، وكانت هذه الآبار تستنزف جزءاً كبيراً من المياه العذبة في القطاع.

وبالرغم من انسحاب "إسرائيل" من قطاع غزة من جانب واحد سنة 2005، وتوقف العمل بالآبار المشار إليها، إلا أنها لجأت مجدداً إلى حفر آبار ضخمة وعلى أعماق كبيرة في الجانب الإسرائيلي على الحدود المتاخمة لقطاع غزة، لأغراض سحب المياه الجوفية من المخزون الجوفي لغزة وذلك بذريعة أن جزءاً من مياه "إسرائيل" يتجه إلى الشرق، نتيجة انجراف المياه تجاه ساحل قطاع غزة.

وإذا أضفنا إلى ذلك حالة الآبار العشوائية التي يحفرها السكان في أراضيهم الزراعية أو السكنية دون الحصول على التراخيص الرسمية، فإن مشكلة مياه الشرب والري في القطاع قد تفاقمت إلى حدٍّ كبير. وقد لاقت هذه الظاهرة اهتمامات السلطة البلدية والمحلية وسلطة المياه ووزارة الزراعة، من أجل تنظيم إجراءات حفر هذه الآبار وترتيب أوضاعها[73].

ب. سوء حالة الصرف الصحي:

تتفاقم في قطاع غزة مشكلة الصرف الصحي الناشئة عن عجز الجهود الراهنة لتنقية المياه العادمة أو جعلها صالحة للري. فمحطات تنقية الصرف الصحي تعمل بطاقة محدودة، لا تتناسب مع كميات المياه العادمة الناشئة عن الاستخدامات الآدمية للتجمعات السكنية.

وعليه فإن مياه الصرف الصحي تزيد من تعقيدات الحياة المعيشية، خاصة عند تصريفها في البحر وعلى مسافات قريبة من الشاطئ، مما يجعل مياه الشاطئ ملوثة بشكل كبير. ومن ثم يحرم المواطنون من هذا المرفق الحيوي سواء لأغراض الاستحمام أم الاستجمام، كما يؤثر بدوره سلباً على الثروة السمكية. هذا إضافة إلى أن جزءاً من مياه الصرف الصحي يجد طريقه نحو الخزان الجوفي، ومن ثم الاختلاط بالمياه العذبة وتلويثها وزيادة ملوحتها.

6. انقطاع وعدم انتظام خدمات الكهرباء:

على الرغم من الأهمية العظمى لمرفق الكهرباء والحاجة الماسة إلى الطاقة الكهربائية للأغراض المنزلية والإنتاجية، إلا أن سكان قطاع غزة ما زالوا محرومين من انتظام الإمدادات الكهربائية، خاصة وأن الانقطاع في الكهرباء يستمر لعدة ساعات يومياً وبشكل غير منتظم، بحيث يتعذر الاستفادة بشكل كامل من الأوقات التي تتوفر فيها الخدمة الكهربائية، مما يلحق الضرر بالسكان على اختلاف طوائفهم وبالمنتجين في مجالات النشاط الإنتاجي، وبالطلاب في مدارسهم وجامعاتهم.

وتتمثل أزمة الكهرباء في قطاع غزة في نقص الكميات المعروضة عن حاجة السوق الاستهلاكية. فقطاع غزة يحتاج إلى ما يتراوح بين 270-300 ميجاوات من التيار يومياً يتوفر منها 190 ميجاوات فقط أي بنحو 65%[74]. بعجز يتجاوز ثلث الاحتياجات الفعلية، دون إغفال زيادة الطلب السنوية على هذه الخدمة التي باتت تشكل حاجة ملحة لا تقل عن الماء والهواء. لذلك فإن الانقطاع المتكرر للكهرباء له تداعيات ضارة وسلبيات لا محدودة على الحياة اليومية. ويعود السبب المباشر لهذه الأزمة إلى نقص الوقود المستخدم في تشغيل المولدات الستة الذي يتم جلبه من "إسرائيل".

خاتمة

لقد تضافرت مجموعة من العوامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي خلال سنة 2010 ليحقق نمواً قدره 9.3% على امتداد العام المذكور، مع مراعاة أن هذا النمو قد انطلق أصلاً من مستويات متدنية. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تحقيق هذا النمو: الدعم المالي الذي قدمته الدول المانحة، والمعونات المقدمة من عدد من الدول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومات العربية وغيرهم.

ومن الأسباب التي أسهمت أيضاً في هذا النمو حالة الاستقرار الأمني النسبي، والسعي نحو تطوير الأداء الحكومي في الضفة والقطاع، والتخفيف المحدود في القيود المفروضة على حرية انتقال الأفراد، هذا بجانب السماح التدريجي في قطاع غزة لتصدير قدر محدود من المنتجات.

إن الاقتصاد الفلسطيني بالرغم من الصعوبات التي يواجهها يتمتع بإمكانيات كبيرة للنمو، كما يمتلك مزايا ذاتية قادرة على تحقيق النهوض الاستثماري، حيث تمتلك فلسطين نظاماً مصرفياً متقدماً، وسوقاً مالية عصرية يحظيان بثقة المواطنين، مع غياب أية عقبات فلسطينية أمام حركة رأس المال.

وبناء على المعطيات السابقة التي صاحبها انفراج جزئي في حركة النشاط الاقتصادي فإنه يستدل على أن الاقتصاد الفلسطيني يتوفر له فرص واعدة لتحقيق انطلاقة مستقبلية في النمو بمعدلات أسرع مما تحقق حتى الآن، وذلك في الأحوال التي يتم فيها إزالة المعيقات الراهنة سواء

على مستوى الضفة الغربية أو على مستوى قطاع غزة، وبخاصة عند انتهاء حالة الانقسام الفلسطيني. وعليه فهناك تقديرات للنمو لسنة 2011 قد تصل لنحو 7%.

وبشكل عام، يظلّ الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الأكبر أمام الاقتصاد الفلسطيني، حيث يعمل هذا الاقتصاد في بيئة معادية، تسعى لتركيع الإنسان الفلسطيني، وطرده من أرضه، وفرض شروطها السياسية عليه. ويظلّ هذا الاقتصاد معرضاً لاهتزازات عنيفة، بسبب الإجراءات الإسرائيلية، طالما ظلّ الفلسطينيون يسعون للتحرر ونيل الاستقلال.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/NationalACc_Q410A.pdf

[2] The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, The World Bank, 21/9/2010, http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WorldBankSep2010AHLCReport.pdf

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**؛ وبالنسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2006-2010، انظر:
CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2010n/08_10_316t11.pdf

[5] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2010**.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[7] Palestine Trade center (Pal Trade), Gaza Crossing Performance, Gaza, 14/4/2011.

[8] انظر: "وحدة الاقتصاد الفلسطيني رافعة رئيسية للتحرر من الاحتلال ولتحقيق التنمية المستدامة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، المؤتمر السنوي 2011، رام الله، 23-2011/1/24.

[9] وزارة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table7_arb_5.pdf؛
و http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table7_arb.pdf؛
و http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table7_arb.pdf

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2008، 2009** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1736.pdf

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2010**.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[14] سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 18، كانون الأول/ ديسمبر 2009؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**؛ وبالنسبة لمعدل دخل الفرد الإسرائيلي، انظر:
Bank of Israel, Bank of Israel Annual Report-2010, Chapter 1.

[16] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2008، 2009**.

[17] بالنسبة لأرقام سنوات 2000-2008، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي الرابع عشر لعام 2008، رام الله، تموز/ يوليو 2009.

أما بالنسبة لسنتي 2009 و2010، انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:

http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table8_arb.pdf

[18] David N. Hyman, *Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy*, 6th edition (Fort Worth: Dryden Press, 1999).

[19] دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2009** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 2010).

[20] بالنسبة لأرقام السنوات 2008-2010، انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:

http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3_arb_4.pdf؛

وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table3_arb.pdf؛

وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table3_arb.pdf

أما بالنسبة لتوقعات 2011-2013، انظر:

Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress, Brussels, 13/4/2011, http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2011/041311.pdf

[21] See Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza.

[22] يمثل صافي الإيرادات العامة: إجمالي الإيرادات العامة بعد استيعاب الإرجاعات الضريبية التي تلتزم السلطة الوطنية الفلسطينية بإعادتها للممولين بعد انتهاء تسوياتهم الضريبية.

[23] تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، إطار الاقتصاد الكلي والمالية العامة في الضفة الغربية وغزة: الاستعراض الثالث للتقدم المحرز، نيويورك، 2009/2/25، http://www.imf.org/external/arabic/np/wbg/2009/022509a.pdf

[24] بالنسبة لأرقام السنوات 2008-2010، انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:

http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3_arb_4.pdf؛

وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table3_arb.pdf؛

وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table3_arb.pdf

أما بالنسبة لتوقعات 2011-2013، انظر:

Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza.

[25] The Underpinnings of the Future Palestinian State: Sustainable Growth and Institutions, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, The World Bank, 21/9/2010.

[26] **الحياة**، 2010/1/5.

[27] "المجلس التشريعي يقر مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2011،" جريدة **البرلمان**، المجلس التشريعي الفلسطيني، غزة، 2011/3/31، انظر:

http://www.plc.gov.ps/img/Magazine/pdf_file/cf0331c4-0bf0-4c76-9ef6-f97f4b3cd63b.pdf

[28] **المرجع نفسه**.

[29] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض نتائج مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2010، 2011/4/20، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Labour_force_A2010.pdf

[30] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة لأرباع سنتي 2009 و2010، انظر:

http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[31] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول-كانون أول، 2010)، الربع الرابع 2010، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/LF_Q042010_A.pdf

[32] انظر: **المرجع نفسه**.

[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض نتائج مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2010.

[34] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقارير مسح القوى العاملة لأرباع سنوات 2008 و2009 و2010، في: http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3355&lang=ar-JO

[35] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، السيدة علا عوض رئيس الإحصاء الفلسطيني تستعرض نتائج مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2010.

[36] لمزيد من الاطلاع انظر: معين محمد رجب وأحمد فاروق الفرا، **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد: سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2009)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1633.pdf

[37] انظر: "الاستثمار في فلسطين: تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر فلسطين للاستثمار 2010، إدارة مؤتمر فلسطين للاستثمار "محافظات غزة"، بيت لحم، 2-2010/6/3، في: http://www.pic-palestine.ps/atemplate.php?id=52

[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[39] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[40] معين محمد رجب، **الواقع الزراعي في قطاع غزة** (القدس: الملتقى الفكري العربي، د.ت).

[41] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الخبر الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2010)**.

[42] **المرجع نفسه**.

[43] ومضات سريعة: النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، مجموعة البنك الدولي، 2010/8/31.

[44] دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تقرير الاستقرار المالي 2009** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، أيلول/ سبتمبر 2010).

[45] سلطة النقد الفلسطينية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، رام الله، العدد 23، كانون الثاني/ يناير 2011.

[46] انظر: **الأيام**، 2011/1/6، في: http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=156935&date=1/6/2011

[47] **المرجع نفسه**.

[48] رويترز، 2010/3/24.

[49] مشروع قطري – فلسطيني تهدده رخصة طريق إسرائيلية، سي إن إن، 2010/4/9، في: http://arabic.cnn.com/2010/MME/4/9/rawabi.city/index.html

[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2009: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2011)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1733.pdf؛ وانظر: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/ForeignTrade/indicators.htm

[51] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2009: نتائج أساسية**.

[52] See Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza.

[53] بالنسبة لأرقام السنوات 2008-2010، انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table3_arb_4.pdf؛
وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table3_arb.pdf؛
وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table3_arb.pdf
أما بالنسبة لتوقعات 2011-2013، انظر:
Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza.

[54] See Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza.

[55] See Ibid.

[56] انظر: وزراة المالية، السلطة الوطنية الفلسطينية، في:
http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table7_arb.pdf؛
وhttp://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2011/01/table7_arb.pdf

[57] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، أزمة الكرامة الإنسانية طويلة الأمد: لمحة عن المناشدة الموحدة لعام 2010 من أجل الأراضي الفلسطينية المحتلة، كانون الأول/ ديسمبر 2009، في:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_cap_2010_overview_arabic.pdf

[58] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، في:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_12_17_arabic.pdf

[59] وكالة معاً، 2011/2/1.

[60] الجزيرة.نت، 2010/10/21.

[61] **الخليج**، 2010/11/9؛ و**القدس العربي**، 2010/11/26؛ و**الحياة**، 2010/11/28.

[62] الجزيرة.نت، 2010/12/30؛ و**الرأي**، و**الخليج**، و**القدس العربي**، 2011/1/14.

[63] **الخليج**، 2010/3/30.

[64] **الحياة**، 2010/1/5.

[65] هناك تقديرات بأن النجاح في منع منتجات الاستيطان إلى الضفة والقطاع يحقق وفراً للحكومة يقدر بنحو 500 مليون دولار سنوياً. انظر: **الأيام**، 2010/6/9.

[66] وكالة معاً، 2010/5/5.

[67] انظر موقع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، في: http://www.pacc.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=10

[68] انظر: **الشرق الأوسط**، 2011/1/16.

[69] انظر: "الاستثمار في فلسطين: تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر فلسطين للاستثمار 2010، 2-2010/6/3.

[70] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

[71] انظر: موقع مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2011/3/8، في:
http://www.mezan.org/ar/details.php?id=11647&ddname=crossings&id_dept=9&id2=9&p=center

[72] انظر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأراضي الفلسطينية المحتلة، مراقب الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010.

[73] انظر: سلطة المياه تعلن سيطرتها على ظاهرة الحفر العشوائي لآبار المياه، جريدة **فلسطين**، غزة، 2011/1/3، في:
http://www.felesteen.ps/newspaper/releases/2011-01-03/p2011010310.pdf

[74] انظر: موقع فلسطين أون لاين، 2011/1/1، في:
http://www.felesteen.ps/backup%20web/sub.php?page=details&nid=15340

The Palestinian Strategic Report 2010

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010 الذي يصدر للعام السادس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، كما يستعرض جانباً من سنة 2011؛ ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-500-90-4

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت